PROVISIONAL

A/41/PV.38
21 October 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد شودري	(بنغلاديش)
ثم :	السيد فيرم (نائب الرئيس)	(السويد)
ثم :	السيد طومسون (نائب الرئيس)	(فيجي)

- استعراض كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة [٣٨] : (تابع)

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة

(ب) مذكرة من الامين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64276/A ٤٠٥٤ث

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)

استعراض كفاءة التشغيل الادارى والمالي للامم المتحدة

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة التشغيل الادارى والمالي للامم المتحدة (A/41/49)

(ب) مذكرة من الامين العام (A/41/663)

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعرب لوفد السلفادور عن عميق مواساتنا فيما يتعلق بالزلزال المأساوى الذى أودى بحياة العديد من الضحايا في بلاده .

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهنئة الحارة الى السيد خافيير بيريز دى كوييار على اعادة انتخابه بالإجماع لشغل منصب الامين العام للامم المتحدة الرفيع ، وهو حادث لاقى ارتياحا عظيما في بولندا .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

تمر منظمتنا بفترة عصيبة للغاية . ونحن ندرك جميعا أن الازمة المالية ترجع إلى أسباب سياسية وتجسد المناخ الدولي الراهن . ونحن نعتبر أن ممارسة أية ضغوط مالية على المنظمة وكذلك محاولات تقويض مبادئ الميثاق أمر مرفوض تماما . ومن مصلحتنا أن نتغلب على الصعوبات القائمة وان نؤكد رغبتنا في التعاون بشكل أكثر اتساقا لمصلحة الامم المتحدة وأعضائها .

لقد التزمت بولندا دائما وما تزال بمقاصد ومبادئ الميثاق التزاما كاملا . وما برحنا نبدى اهتمامنا بالتشغيل الفعال والصحيح للمنظمة ، ولهذا السبب ، نعلق أهمية كبرى على الادارة الجيدة والاستخدام الفعّال للموارد المالية المتاحة للامم المتحدة من جانب الدول الاعضاء . وطيلة سنوات عديدة ما فتئنا ندعو إلى التقشف في الميزانية وينبعث موقفنا المبدئي في هذا السياق من الاعتبار الاساسي الذى يتمثل في

Digitized by UNOG Library

ضرورة تناسب نفقات الامم المتحدة مع الحالة المالية العامة للدول الاعضاء في المنظمة خصوصا في الوقت الذى كانت تواجه فيه العديد من الدول العواقب الوخيمة للازمة الاقتصادية .

وفي رأينا ، ينبغي أن توضع الازمة المالية الحالية للامم المتحدة في إطارها الصحيح . وبينما نسعى إلى تحقيق الوفورات اللازمة ينبغي الا نغفل عن الهدف الاساسي الذى يتمثل في تعزيز كفاءة المنظمة بالاضطلاع ببرامجها وأنشطتها الجوهرية . وكما أعلن ماريان اوجيخوفسكي وزير خارجية جمهورية بولندا الشعبية في بيانه في المناقشة العامة :

"بولندا على علم بالصعوبات المالية التي تواجهها منظمتنا . ونحن نؤيد تخفيض تكاليف تشغيل الامم المتحدة ، ولكن مدى هذا التخفيض يجب أن تقرره الحاجة الى المحافظة على قدرة الامم المتحدة على أداء وظائفها الدستورية بموجب الميثاق" (A/41/PV.10 ، ص ٧٦) .

وتماشيا مع موقف وفد بولندا في الجمعية العامة واللجنة الخامسة لعدة سنوات مضت ، نحن نعتبر في جملة أمور أخرى أن من شأن التدابير المحددة التالية ، لو نفذت بطريقة متسقة ، ان تحسن عمل المنظمة وتعززها . وتشمل هذه التدابير القضاء على التداخل والازدواجية في برامج العمل داخل الامم المتحدة ، والتركيز على أولويات مختارة ، وإزالة الانشطة غير المفيدة وغير الفعالة التي عفا عليها الدهر ، وتنسيق الانشطة في منظومة الامم المتحدة بأسرها ، وتخفيض عدد المناصب الزائدة عن الحاجة وتقييد سياسات إعادة التصنيف وتحديد ما يسمى التقديرات التكميلية أو القضاء عليها .

وبالنظر لهذه الامور ، رحبنا بعملية إبطاء معدل النمو في الميزانيات البرنامجية المتعاقبة وتدابير الوفورات التي اتخذها الامين العام استجابة لمقتضيات الازمة المالية المحدقة . ونحن نشيد بسياسة التقشف المالي التي اتبعها السيد بيريز دى كوييار بصفته الادارى الاول للمنظمة .

Digitized by UNOG Library

ونحن نرحب بالنتيجة التي توصلت اليها مداولات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض التشغيل الادارى والمالي للأمم المتحدة الواردة في تقريره (A/41/49) .وأود أن أشكر في هذه المرحلة أعضاء الفريق على جهودهم من أجل إعداد هذا التقرير الذى يلقى اتجاهه وغرضه الاساسيين موافقتنا العامة .

وعلى الرغم من أن التقرير لا يتسم بالشمول نظرا لأن فريق الخبراء قد وضع جانبا عن عمد المسألة الهامة للغاية الا وهي استعراض الآلية الحكومية الدولية ولافتقاره الى نتائج متفق عليها بشأن مسائل هامة تتعلق بالتخطيط البرنامجي ووضع الميزانية البرنامجية ، فانه يحتوى على عدد من التوصيات التي يمكن ان تكون أساسا لقرارات هذه الدورة للجمعية العامة .

أما فيما يتعلق بمضمون التوصيات ، أود أن أبدى بعض التعقيبات ذات الطابع العام إذ نتوقع انه ستجرى مناقشة مفصلة في اللجنة الخامسة .

أولا ، نأسف انه لم يتسن للفريق التوصل الى توافق في الآراء بشأن محتوى التقرير ككل . ونرى انه ينبغي اعتماد كل التوصيات على أساس التوافق في الآراء ، الامر الذى يهيئ الظروف المؤاتية لتنفيذ التوصيات وتعزيز فعاليتها .

ثانيا، فيما يتعلق باستعراض الآلية الحكومية الدولية وعملها ، فانه أمر ، كما يشير التقرير ، يقع ضمن اختصاص الحكومات . ونعتقد أن عددا من الهيئات الفرعية يمكن أن يندمج أو يمكن أن يحل . ولكن ينبغي مراعاة الحذر عند استعراض أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

ويجب أيضا الا يغرب عن بالنا أن عددا من الهيئات في مقدمتها اللجان الاقتصادية الاقليمية تضطلع في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي بدور هام بوصفها منبرا للحوار والتعاون ، مثلما هو الحال في اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وينبغي لأية تدابير تستهدف تحسين الكفاءة المالية للأمم المتحدة الا تنال من فرص التعاون الدولي وتقوض ما تحقق منه حتى الآن .

ثالثا ، يعد الفصل السادس في رأينا أهم جزء في التقرير وسوف يخلف محتواه أثر طويل المدى على كفاءة تشغيل الأمم المتحدة . ويؤيد الوفد البولندى ضرورة كفالة استخدام الموارد المتاحة للمنظمة بأكبر قدر من الفعالية ومن ثم فهو انطلاقا من روح التعاون الطيب على استعداد لاجراء مزيد من المناقشة للتوصل الى قرار على أساس مبدأ توافق الآراء

رابعا ، نحن نؤيد الاقتراح الداعي إلى إسناد مسؤوليات أوسع نطاقا إلى بعض الهيئات الفرعية ومنها على سبيل المثال لجنة المؤتمرات وذلك لتعزيز فعالية المنظمة . بيد اننا نرى انه ينبغي الا تسند إلى أية هيئة فرعية مسؤوليات أكبر من تلك المنوطة بالجمعية العادية ذاتها . ذلك أن تلك الهيئة لا يمكن أن تحول إلى هيئة لوضع السياسات .

خامسا ، ان بولندا ما برحت تولي أهمية كبرى لمشكلة الموظفين . ونحن نرى أن العامل الانساني أداة هامة في تحسين كفاءة وفعالية المنظمة . ولذا فمن دواعي أسفنا وقلقنا العميقين أن نلاحظ أن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى أثبت افتقاره إلى الحس بمصالح واحتياجات الدول ، ولاسيما الدول الصغرى ، وسياساتها ، بل قد يجوز لنا القول بأن بعض التوصيات موجه ضد تلك الدول . وتحضرنا في هذا الصدد التوصيتان ٥٥ و ٥٧ المتعلقتان بمشكلة التوظيف على أساس عقود دائمة والتوظيف على أساس عقود محددة المدة . كما أننا نخشى أن يؤدى تخفيض اعداد الموظفين "بالتناقص التدريجي" إلى زيادة اضمحلال التمثيل الاقليمي لأوروبا الشرقية في مجموعها ولكل من أعضائها على حدة في الأمانة العامة للأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ونحن نرى أن لكل دولة الحق السيادى في تقرير نوع كل عقد . ويتعارض جزء ان من التوصيتين ٥٥ و ٥٧ المتعلقتين بالنسبة بين الموظفين الدائمين والموظفين المعينين تعيينا محدد المدة مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل .

وقد تحدث السيد خافيير بيريز دى كوييار الامين العام في الخطاب الذى القاه في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ عن "الواجب الاخلاقي تجاه الامم المتحدة" وعن "الفرصة الخلاقة لتجديد والاصلاح التي تتيحها الازمة الراهنة" (A/41/PV.33 ، ص ٧) ، واعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نتحمل ذلك الواجب الاخلاقي تجاه الامم المتحدة وأن نجعل الازمة الراهنة نقطة انطلاق لتجديد الامم المتحدة وإصلاحها الامر الذى نحتاجه في الوقت الراهن أكثر من أى وقت مضى

وأود أن أطمئنكم ، السيد الرئيس وأعضاء الجمعية العامة ، إلى أن الوفد البولندى سيشابر في العمل على بلوغ هذا الهدف بغية تحقيق نتائج ملموسة في هذا الامر الهام المتمثل في تحسين كفاءة التشغيل الادارى والمالي للامم المتحدة .

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)(ترجمة شفوية عن الروسية) : يود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يعرب عن مواساته لشعب السلفادور في الكارثة الطبيعية التي المت ببلده .

ان نتائج المناقشة العامة التي جرت في الاسابيع القليلة الماضية تشكل في نظرنا مزيدا من التاكيد للحقيقة المتمثلة في أن شعوب العالم تتطلع الى الامم المتحدة بعظيم الامل ، وهي تؤمن بامكانية بلوغ أهدافها السامية وأهمها في هذا العصر النووى منع انجراف البشرية صوب كارثة نووية . وقد أثبت اللقاء الذى عقد مؤخرا في ايسلندا بين ميخائيل غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة مدى تعقيد هذا الهدف الذى ينطوى على صعوبات ينبغي تذليلها اذا أريد إحراز النجاح . ولا يسعنا الا أن نشعر بالاسف لحقيقة انه بالرغم مما قدمه الاتحاد السوفياتي من تنازلات كبيرة وما أبداه من مرونة قصوى وروح بناءة لدى موقف حكومة واشنطن من قضايا جوهرية مثل السلم والحرب ووقف سباق التسلح النووى والنهوض بنزع السلاح الى استحالة تحقيق نتائج ملموسة في

Digitized by UNOG Library

ريكيافيك . وفي الوقت نفسه ، نود أن نؤكد ان اللقاء كان هاما ومشجعا للغاية وقد أظهر امكانية التوصل الى اتفاق . كما ان ذلك اللقاء يحمل مزيدا من الادلة على مدى جدوى الحوار السوفياتي الامريكي بشأن القضايا الرئيسية وفي مقدمتها القضية التي تشغل شعوب جميع البلدان الا وهي مسألة صون السلم .

ويتضح اليوم أكثر من أى وقت مضى ان الكفاح في سبيل تطبيع الحالة الدولية وايجاد السبل للخروج من حالة الجمود يجب ان يشمل الدول والشعوب كافة . وكما اعلن السيد غورباتشوف في مؤتمر صحفي عقده في ريكيافيك :

"أخيرا ، أصبحت تتوفر لنا جميعا سواء لمن يعيش في العالم الاشتراكي أو في العالم الرأسمالي أو العالم النامي فرصة فريدة لوقف سباق التسلح وحظر الاسلحة النووية والقضاء عليها وتخليص البشرية من التهديد النووى" .

وتضطلع المحافل الدبلوماسية متعددة الاطراف بدور كبير في تحقيق هذه الاهداف فعلى مدى الشهور القليلة الماضية شهدنا أن الدبلوماسية متعددة الاطراف احرزت عدة نتائج ناجحة من بينها النجاح الذى حققه مؤتمر ستوكهلم ومن ثم التوصل اليه في الوكالة الدولية للطاقة الذرية من صياغة وتوقيع اتفاقيات ترمي الاساس لنظام دولي من اجل التطوير المأمون للطاقة النووية كما تتضمن تلك النتائج التقدم المحرز في المفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية واعادة تأكيد صلاحية اتفاقية حظر الاسلحة البكتريولوجية في مؤتمر جنيف .

ومن بين تلك المحافل متعددة الاطراف تضطلع الامم المتحدة بدور خاص . فهي مركز فريد لا يساعد الدول فحسب على التوصل الى اتفاقات تمشيا مع الاهداف العالمية وانما يوفر ايضا الضمان لنظام أمن شامل يقوم مستقبلا في عالم غير نووى . ونحن على اقتناع بأنه بالرغم من كل العوائق ونقاط الضعف تستطيع الامم المتحدة الاسهام اسهاما مفيدا في قضية منع نشوب حرب نووية وكبح سباق التسلح ويمكنها ايضا تعزيز الحوار البناء فيما بين الدول . ومما لا شك فيه انه اذا كان من المتعين تحقيق امكانياتها على الوجه الاكمل بما يكفل السلم العالمي فمن الضرورى كذلك ان تمتثل الدول الاعضاء لاحكام ميثاق الامم المتحدة وتبذل جهودا هادفة لزيادة كفاءة تشغيلها

Digitized by UNOG Library

لسوء الحظ ، فإن الامم المتحدة قد استهلت عقدها الخامس وهي في وضع اقتصادي صعب . ومما لا شك فيه أن لتلك الحالة آثارا سلبية جدا على قدرة الامم المتحدة على حل المشاكل المعقدة ، التي يعرضها أمامها المجتمع الدولي ، حلا فعالا .

إن دورة الجمعية العامة المستأنفة ، التي انعقدت في فصل الربيع ، وكذلك أحداث الأيام القليلة الماضية ، بينت بوضوح من هو المسؤول عن أزمة الامم المتحدة المالية ، التي نجد طبيعيا أنها تقوم على اعتبارات سياسية . لقد بينت بوضوح من هو الذي يريد تقويض أسس الامم المتحدة ، ومن هو المستعد للوفاء بالتزاماته وفقا للميثاق . إن اجراءات حكومة الولايات المتحدة ، التي تستهدف علنا اضعاف الامم المتحدة ، لا يمكن اخفاؤها بالعبارات الرنانة ، بغض النظر عن المستوى العالي الذي قد تصدر عنه .

إن السلاح الاساسي في ترسانة وسائل التخريب المستخدمة ضد الامم المتحدة هذه المرة هو الضغط المالي . هذه هي الوسيلة التي اختارتها الولايات المتحدة الآن . إن الجميع يدركون جيدا ما تكرسه الولايات المتحدة لمُثُل القطاع الخاص . ولكن - وينبغي التشديد بشكل خاص على هذه المسألة - فكرة تحويل الجمعية العامة الى ما يشبه اجتماع لحاملي أسهم مصرف ما ، حيث يكون الصوت الحاسم هو صوت أغناهم ، وهو رجل أفكاره وسلوكه غير قابلة للنقاش وحاسمة ، تتعارض تعارضا تاما مع مبادئ المنظمة الدولية العالمية والاحكام الاساسية لميثاقها .

إن سلسلة الاجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة تجاه الامم المتحدة وعدد من ممثلي الدول الاعضاء ، بما في ذلك البعثة الدائمة لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ، توفر أساسا للاستنتاج بأن سلطات البلد المضيف تنتهك الالتزامات التي قطعتها على نفسها بضمان توفير الظروف اللازمة لممارسة الانشطة العادية للامم المتحدة وعدم اعاقة اشتراك الدول الاعضاء في عملها . فقد أقدمت سلطات البلد المضيف على تحديد عدد أعضاء البعثات مستخدمة افتراضات كاذبة ومستندة الى حقوق تدعيها ، كما قامت بمضايقة الافراد العاملين في الامانة العامة . وعلى الرغم

Digitized by UNOG Library

من التهجم وممارسة الضغوط على الامم المتحدة ، فانه يتعين على المجتمع الدولي وعلى الذين يجلون تحقيق مُثُل ومبادئ الامم المتحدة أن يدافعوا بنشاط عن هذه المنظمة الفريدة ، التي لا يستغنى عن دورها في عالم اليوم .

معروض علينا تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى للنظر فيه ، وقد عهد الى ذلك الفريق القيام بحصر الجوانب الادارية والمالية لانشطة الامم المتحدة . إن وفد بلدي يدرك ادراكا تاما المسؤولية المعقدة جدا التي واجهت الفريق . فقد كان عليه أن يضطلع بدراسة عدد كبير جدا من المشاكل البالغة التعقيد ضمن فترة زمنية وجيزة . ومع أن العديد من توصيات الفريق عامة جدا في طبيعتها ، وتكرر وتعيد التشديد على قرارات اتخذتها الجمعية العامة ، على حين أن توصيات أخرى تتطلب توضيحا ودراسة دقيقة ، فإن وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يود أن يعبر عن امتنانه للفريق على عمله الذي أنجزه .

سأقتصر هنا على ابداء تعليقات عامة على التقرير . لقد انعقد ، على مدى الاربعين عاما ، عدد كبير من المحافل تحت رعاية الامم المتحدة . وقد ترك العديد منها أحداثا هامة في التاريخ المعاصر ؛ ولا يزال عدد كبير منها يستخدم الآن كنقطة مرجعية للتعاون فيما بين الدول وفي العلاقات الدولية . ولكن في الفترة الاخيرة ، أعرب عدد من الدول عن قلقها بشأن الافتقار الى الكفاءة في استخدام موارد المؤتمرات . إن ما يستحق النظر فيه بجدية في هذا المجال هو توصيات فريق الشمانية عشر المتعلقة باعادة هيكلة الاجهزة الحكومية الدولية ، والحاجة الى الغاء الازدواجية الواضحة في جداول أعمال المؤتمرات ، وبرامج عمل مختلف الهيئات والاقلال من عدد الاجتماعات وتقليص حجم الوثائق . ويتعين أن تلعب لجنة المؤتمرات دورا محددا في اعادة الهيكلة هذه .

ولكن يتعين على اللجنة ، لكي تحافظ على كفاءتها ، أن تضطلع بأنشطتها ملتزمة التزاما تاما بقرارات الجمعية العامة ، ومستنيرة في عملها هذا بالاولويات التي حددت على مستوى حكومي دولي . إن الامانة العامة هي حلقة الوصل الاساسية في

Digitized by UNOG Library

آلية المنظمة المعقدة : فأداء الامم المتحدة يعتمد على عمل الامانة العامة الدقيق والمنسجم . ولذلك فإن فريق الثمانية عشر كان محقا في تخصيص أكبر عدد من التوصيات ، ٣٧ توصية من التوصيات السبعين ، لهذه المسألة ، وهنا أود أن أؤكد بشكل خاص أنه يتعين تنفيذ توصيات الفريق التي تتناول الهيكل التنظيمي للامانة العامة والمنظمة وتقليص عدد الموظفين ، بشكل يتفق اتفاقا تاما مع أولويات البرامج في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ما من أحد يشك في صدق بيان الفريق الوارد في الفقرة ٤٥ من التقرير :

"تعتمد كفاءة الامم المتحدة الى حد كبير على أداء أمانتها العامة وأجهزتها الاخرى ، وتعتمد نوعية وفائدة الامانة العامة ، بدورهما ، على نوعية موظفيها واخلاصهم" . (A/41/49 ، الفقرة ٤٥)

وأعتقد أنه لا يوجد عموما أي أساس لالقاء أية سحابة من الشك على المستوى الحالي لمهارات غالبية موظفي الامانة العامة للامم المتحدة وتفانيهم في عملهم . إن أهم شيء هنا هو وضع نظام شامل ومتوازن ومدروس دراسة وافية لاختيار الموظفين على أساس توزيع جغرافي عريض القاعدة . إن وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يعتقد أنه ينبغي دراسة كامل الجزء الخاص بشؤون الموظفين من توصيات الفريق والنظر فيه باقصى جدية ممكنة قبل أن تبت الجمعية العامة نهائيا فيه . إن لجنة الخدمة المدنية الدولية هي أكثر الهيئات ملاءمة وكفاءة للقيام بهذا العمل . إن هذه الدراسة الممحصة ضرورية لان هذا الجزء يشتمل على عدد من التوصيات التي لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها ، وهي مرفوضة تماما في رأينا . انني أشير هنا ، أولا وقبل كل شيء ، الى التوصيتين ٥٥ و ٥٧ .

أما بالنسبة للفصل الرابع من التقرير ، فإن الفريق لم يعرّف بوضوح كاف ، كما نرى ، أهداف ومقاصد آلية المراقبة والتقييم ضمن منظومة الامم المتحدة . ومن وجهة نظر الفريق ، الذي نشاركه إياها ، فإنه ينبغي لهذه الآلية أن تقوي وتعزز الثقة بالمنظمة وأن تكون شاهدا على أن الموارد تستخدم بأشد الطرق الممكنة فعالية وملاءمة .

Digitized by UNOG Library

أما التوصيتان ٦٣ و ٦٧ فإنهما تحددان تحديدا كافيا وظائف وأهداف عنصر هام من عناصر المراقبة في الامم المتحدة ، وهو وحدة التفتيش المشتركة .

مع أن الفريق أدرج الجزء المخصص لاجراءات التخطيط وإعداد الميزانية في الجزء الاخير من التقرير ، فإنه يستحق اهتماما خاصا نظرا لاهميته . إن عجز الفريق عن تقديم توصيات ، يتفق عليها بالاجماع ، بشأن هذه المسائل الهامة للغاية يدلل على أن مشكلة التخطيط واعداد الميزانية يجب أن ينظر فيها ثانية ، بحيث تؤخذ في الاعتبار آراء أكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء .

وفي الختام ، يود وفد بلدي أن يؤكد على أننا نتفق مع الرأي القائل بأن تقرير فريق الثمانية عشر ليس إلا بداية لعملية الاصلاح . ويتعين مواصلة تنفيذ هذه العملية من جانب هيئات حكومية دولية أخرى ومن جانب الامين العام للمنظمة ، بمشاركة نشطة من الدول الاعضاء . إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مستعدة من جانبها لان تنهض بنشاط بالبحث عن قرارات مقبولة قبولا متبادلا في مجال اعادة هيكلة أنشطة المنظمة ، وستؤيد أية قرارات تستهدف حقا تعزيز كفاءة عمل الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أنقل الى وفد وشعب السلفادور أصدق تعازي وفد وحكومة السويد ازاء الكارثة الفادحة التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد .

لقد كانت السويد من بين المشتركين في تقديم مشروع القرار الذي أفضى منذ أقل من سنة الى انشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالية للأمم المتحدة . وقد تم هذا الاستعراض في فترة تواجه فيها الامم المتحدة أزمة مالية قاسية ، وكان استجابة لحاجة يعترف بها بين الجميع لاجراء اصلاحات في المجالات المالية والادارية للمنظمة . ويدرك وفدي الحاجة الملحة لايجاد حلول للمشاكل التي تواجه المنظمة ، وهي حلول من شأنها أن تضمن الكفاءة الهيكلية والادارية لمنظمتنا ، كما تضمن استقرارها المالي . وقد ظل بلدي لوقت طويل يؤيد التدابير الرامية الى تحسين أداء المنظمة ، وكانت السويد تطرح من وقت لآخر مقترحات في هذا الصدد . ففي عام ١٩٨٣ مثلا قدمت البلدان الشمالية معا تقريرا عن تعزيز الامم المتحدة دعت فيه أيضا الى اضطلاعها بدور أكبر .

وقد بذل الفريق الرفيع المستوى جهدا هائلا وينبغي تهنئته على العمل الذي أنجزه بصورة طيبة . ففي فترة وجيزة ، لم تكد تزيد على ستة شهور ، وفي ظل الرئاسة النشطة للسيد فرالسن ممثل النرويج ، عالج الفريق عددا كبيرا من القضايا المعقدة التي تتسم بالاهمية والمغزى الكبير بالنسبة للأمم المتحدة . ويسر الحكومة السويدية أن تؤيد المحتوى العام لتقرير الفريق (A/41/49) ، وكذلك الاتجاه العام لمعظم توصياته .

وكما أفهم محتوى التقرير ، فهو يتضمن اشارة واضحة للامين العام بأن يمضي قدما بما فيه ترشيد وتبسيط أمانته العامة . وكان من دواعي ارتياح الحكومة السويدية بصورة خاصة أن الفريق الرفيع المستوى يؤكد على المسؤوليات التي يضطلع بها الامين العام لادارة المنظمة ، كما يؤكد التقرير على الحاجة الى المهارات الادارية .

وتتضح هذه الجوانب أساسا في الفصل الرابع من التقرير الذي يعالج شؤون الموظفين . ويرى وفدي أن السلطة والمسؤولية اللتين يتمتع بهما الامين العام بوصفه

Digitized by UNOG Library

الموظف الاداري الرئيسي لابد وأن تمارسا على نحو متساو في جميع أجزاء الأمانة العامة . وسيتطلب الأمر في السنوات المقبلة درجة عالية من الكفاءة الفنية ، على جميع المستويات ، لنجاح ادارة الجهاز البيروقراطي المتوسط الحجم الذي سيمثل الأمانة العامة للأمم المتحدة .

وفي مذكرة الامين العام (A/41/633) ، طرح بعض الملاحظات المبدئية ذات الطبيعة العامة بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى ووفدي يشارك الامين العام في عدد من الآراء التي أعرب عنها في مذكرته . وفيما يتعلق بالجهاز الحكومي الدولي ، فقد أوصى الفريق بان تتولى هيئة حكومية دولية أمر دراسة دقيقة ومتعمقة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي بأكمله . والى جانب هذه الدراسة الكبيرة والبعيدة المدى فقد أحصى وفدي أكثر من عشرة استعراضات مختلفة النطاق ينبغي القيام بها في إطار الفصول المختلفة من التقرير . ويتفق وفد السويد مع الامين العام في أن هناك ترابطا هاما بين بعض التدابير المقترحة . والامين العام على حق عندما يشير الى الحاجة الى مباشرة عملية منظمة ومتتالية تتيح التنفيذ الرشيد . وثمة توصيات قليلة تحتوى عناصر ربما لا تتواءم بصورة كاملة مع السياسة السويدية التقليدية المعمول بها في المنظمات الدولية . ويرى وفدي أهمية خاصة لبعض ملاحظات الامين العام بشأن استحقاقات الموظفين والقضايا المتصلة بها . ولا أريد أن أدخل في التفاصيل ولكن من بين التوصيات التي أشير اليها التوصية ٦١ .

ونحن على بينة من أنه لم يتم الاتفاق بعد بشأن الفصل السادس المعنون "اجراءات التخطيط والميزنة" . ونحن نؤكد أهمية التوصل الى حل بشأن هذه القضية الاساسية . ووفدي على استعداد للمشاركة في مشاورات غير مقيدة في هذا الصدد ، ويعتقد أن هذه المشاورات لا ينبغي أن تقتصر على الخيارات الثلاثة الواردة في التقرير ، إذ من الممكن مناقشة تشكيلات من العناصر الواردة في هذه الخيارات الثلاثة وربما مناقشة أفكار أخرى .

واني آسف لأن الفريق الرفيع المستوى لم يعالج مسألة اقتسام نفقات المنظمة . وترى الحكومة السويدية أن تعديل الطريقة الحالية لتقدير الانصبة ، هو من الاصلاحات الضرورية التي ينبغي أن يشملها أي حل شامل للمشاكل التي تواجه الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وقد ركز كثير من المتكلمين في الدورة التذكارية الاربعين للجمعية العامة في السنة الماضية على فكرة توزيع العبء المالي بصورة أكثر تكافؤا بين الدول الاعضاء . وكان منهم اولوف بالم رئيس الوزراء السويدي الراحل . وهذه الفكرة ليست جديدة ، فهناك أفكار عديدة بشأنها دارت لسنوات طويلة بصورة غير رسمية في الامم المتحدة وبين بعض الافراد والمؤسسات المعنية من خارجها . وتعتقد حكومتي أن من شأن توزيع أكثر تكافؤا للانصبة المقررة أن يوضح حقيقة أن الامم المتحدة هي أداة تملكها الامم جميعا . وينبغي أن تكون المنظمة أقل اعتمادا على المساهمات الواردة من دولة عضو واحدة . وهذا بدوره يمكن أن يؤدي الى تحسين التوازن والتجانس في أداء الهيئة العالمية لوظائفها مما يعزز كفاءتها وفعاليتها .

وتعتقد الحكومة السويدية أن فكرة توزيع الانصبة المقررة على نحو مختلف وأكثر تكافؤا تلقى استجابة من ناحية المبدأ من جانب عدد من البلدان . ويبدو لي أن السبب الرئيسي في عجز الفريق الرفيع المستوى وكذلك لجنة الاشتراكات عن معالجة هذه القضية ، هو تقاعس الوفود والخبراء عن التوصية بأن تتولى حكوماتهم ، وكذلك الحكومات الاخرى ، الاضطلاع بمسؤولية مالية أكبر بصورة ما في هذا الصدد . وهناك سبب آخر وهو الاعتراض الشكلي بأن توزيع الانصبة كان يقوم حتى الآن على أساس القدرة على السداد . ومن شأن جدول مختلف للانصبة يتخذ من التكافؤ معيارا رئيسيا أن يتجاوز التفسير التقليدي لمفهوم القدرة على السداد . ومن ثم فالمطلوب هو تفسير جديد دون حاجة في رأيي الى تعديل المفهوم نفسه .

فكيف نتغلب على هذه الصعوبات التي تعترض طريق فكرة تراها كثير من الحكومات فكرة جذابة من حيث المبدأ ؟ أعتقد بأنه مع توافر الارادة السياسية يمكن حل المشاكل التقنية . وسوف تتمسك السويد من جانبها بهذه الفكرة .

يقال أحيانا ان الازمة الراهنة للامم المتحدة ناشئة عن اختلال في التوازن بين لا مسؤولية الكثرة التي تدفع قليلا للمنظمة وبين التزامات القلة التي تدفع نصيب الاسد من النفقات .

Digitized by UNOG Library

وفي ضوء مقاصد الامم المتحدة ومبادئها أود أن أطرح الاسئلة التالية : ما هو المثل الذي ضربته الدول الاعضاء الكبيرة والقوية للامم الصغيرة فيما يتعلق بمسؤوليتها المالية ؟ وهل تمثل الالتزامات المالية تجاه الامم المتحدة عبئا ثقيلا على المساهمين الرئيسيين بحيث لا يستطيعون تحمل النقد الذي توجهه اليهم الهيئات المسؤولة في المنظمة العالمية ؟ وهل استخدم الذين يتهمون الآن قارات بأسرها بعدم تحملها لمسؤوليتها المالية تجاه الامم المتحدة هذه الهيئات المسؤولة دائما لتحقيق أغراض ذات منفعة عامة وبناءة تستهدف بلوغ الاهداف النبيلة للامم المتحدة ؟ ربما كانت هذه الاسئلة جديرة بالتأمل .

وفيما يتعلق باجراءات مناقشة تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى في الايام والاسابيع القليلة المقبلة ، أود أن اقول ما يلي : إذا كان التقرير يوفر حقا أساسا للاصلاح الذي يرتكز عليه مستقبل الامم المتحدة ، فمن أنا حتى أحدد أن المناقشة والدراسة تحتاجان الى عدد محدد على وجه الدقة من الايام لا أكثر من ذلك ؟.

ان التقرير المعروض علينا يتناول كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة . ولا يمكن لاية دولة عضو أن تعارض إدخال التحسينات على الاداء الاداري والمالي . فالاصلاح يعني التغيير الى الافضل . ودعونا نرحب بالاصلاح . وتشترك الحكومة السويدية مع الآخرين في السعي الى تحسين كفاءة الامم المتحدة وفعاليتها . كما أن حكومتي تشارك الآخرين الحرص على ألا تضر عملية الاصلاح التي شرع فيها بالسمات الاساسية لهيكل المنظمة وأدائها كما حددهما الميثاق .

وسيسعى وفد السويد للتوصل الى اتفاق بشأن القضايا المعروضة علينا . ونحن نأمل ونثق في أن حلا تتوافق حوله الآراء سيتبلور بعد ان تتاح للدول الاعضاء الفرصة لمناقشة التقرير ودراسته . وستنضم السويد الى توافق الآراء هذا .

السيد كوستوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تعاطفنا مع شعب السلفادور لخسائره المأساوية في الارواح نتيجة الزلزال الذي وقع مؤخرا في ذلك البلد .

Digitized by UNOG Library

لقد احتفلنا منذ عام واحد بالذكرى الاربعين للامم المتحدة ، وكانت تلك مناسبة لاستعراض سجل المنظمة العالمية ، وكذلك دورها واهميتها في معالجة المشاكل العالمية لعصرنا . ونستطيع اليوم أن نقول بكل ثقة انه بالرغم من جميع الصعاب فان الامم المتحدة قد نجحت في أن تصبح جزءا لا يتجزأ ولا غنى عنه من نظام العلاقات الدولية المعاصرة . ولو كانت الغرمة لم تتح لبلدان كوكبنا ، بالرغم من خلافاتها ، لان تلتقي وتتبادل وجهات النظر على قدم المساواة بهدف ايجاد لغة مشتركة وتفاهم متبادل لبناء عالم أفضل ، لكان العالم في الواقع مختلفا تماما .

لقد أثبتت الامم المتحدة طوال وجودها أنها تستطيع أن تقدم إسهاما فعالا في تعزيز السلم والامن العالميين ، وتلافي الحرب النووية ، والقضاء على الاستعمار والتمييز العنصري ، وإقامة نظام عادل ومنصف للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وحل مشاكل هامة إنسانية وقانونية دولية . وكما أكدت أغلبية الوفود في هذه الدورة ، فإن دور المنظمة العالمية يتعاظم الآن في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التي يواجه فيها المجتمع الدولي مسألة اقامة نظام يعتمد عليه للسلم والامن الدوليين .

وفي الوقت نفسه ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن محاولات قد بذلت مؤخرا للتشكيك في دور الامم المتحدة واهميتها والتقليل من شانهما ، ولممارسة ضغط سياسي ومالي على المنظمة بغية إخضاع أنشطتها لاهداف ومصالح وطنية أنانية . ونحن نرى أن هذا النهج يتعارض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وتحتاج المنظمة العالمية ، كيما يكون بوسعها أن تعمل بطريقة عادية وناجحة ، الى دعم واحترام عالميين ، لا سيما في هذا الوقت الذي تواجه فيه صعوبات مالية خطيرة ويجري فيه البحث عن الطرق الكفيلة بالتغلب عليها . وكما ذكر وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية في الجلسة العامة للجمعية العامة :

"واليوم يناط بنا جميعا مون وتدعيم الثقة في الامم المتحدة التي شانها شأن أي كائن حي تنمو وتتنفس في مناخ سياسي متغير" (A/41/PV.19 ، ص ٣٨) .

Digitized by UNOG Library

وانطلاقا من هذا الموقف ، سددت جمهورية بلغاريا الشعبية التي أعربت مرارا عن احترامها ودعمها للامم المتحدة ، استجابة لنداء الامين العام ، نصيبها المقرر بالكامل تقريبا في بداية هذا العام وقدمت مساهمة طوعية قدرها ٠٠٠ ١٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الامريكية الى الصندوق الخاص الذي انشئ للتغلب على الصعوبات المالية للمنظمة .

ولا ريب في أن المنظمة تحتاج ، حتى تتمكن من بلوغ أهدافها السامية ، الى أساس مالي وهيكل تنظيمي مستقرين . كما لا يوجد شك في أن تحسين كفاءة عمل الامم المتحدة أصبح يتوقف أكثر من أي وقت مضى على التخطيط السليم لانشطتها والاستخدام الكفء للموارد المتاحة . ولا يسعنا الا أن نسّلم بأنه يتعين عمل الكثير في هذا الصدد ، وبأن إدراج مسالة تحسين الكفاءة على جدول أعمالنا له ما يبرره . ولذلك أيدت جمهورية بلغاريا الشعبية فكرة انشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة .

وتوضح دراسة تقريره ، أن الفريق قد اضطلع بعمل كبير ، ونحن نغتنم هذه الفرصة لنشيد باعضاء الفريق وبرئيسه السفير توم فرالسن على جهودهم الدؤوبة . ويتضمن التقرير عددا من التوصيات المحددة الرامية الى ترشيد وتحسين الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة مما يمكن أن يوفر أساسا سليما لاتخاذ تدابير عملية في الاتجاه الصحيح . ونحن نؤيد التوصيات الرامية الى تخفيض عدد المؤتمرات والاجتماعات والى اختصار مددها . ونوافق على التوصية الخاصة بدمج إدارات الامم المتحدة ومكاتبها التي تعنى بمسائل متماثلة أو مترابطة في طابعها . كما نؤيد التوصية المتعلقة بتخفيض عدد الموظفين على جميع المستويات ، ولا سيما في المستويات العليا ، وينبغي أن يجري ذلك في رأينا وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل . كما نرى أن التوصية المتعلقة بأن تمول اتحادات الموظفين ورابطاتهم جميع أنشطتها من مواردها الخاصة توصية معقولة تماما .

Digitized by UNOG Library

وتعتبر التوصيات التي تقترح خفض النفقات المخصصة للخبراء الاستشاريين الخارجيين والأسفار الرسمية توصيات إيجابية أيضا . كما ينبغي إيلاء العناية الواجبة للتوصية المتعلقة باجراء دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . فمن شأن هذه الدراسة أن تسهم في تبسيط وترشيد أنشطة كثيرة تشترك فيها الآن لجان ولجان فرعية وأفرقة عمل عديدة.

Digitized by UNOG Library

وكما يظهر من التقرير ، فان الفريق لم يتوصل الى توافق في الآراء حول موضوعات هامة معينة ، منها مسألة اعادة تنظيم أجهزة التخطيط والميزنة . ونحن نعتبر أن لهذه المسألة أهمية قصوى ، فمن المعروف أن الكفاءة تبدأ بميزنة سليمة وتخطيط جيد . ويذكر فريق الخبراء الحكومي الدولي رفيع المستوى عن حق أن نقطة الضعف الاساسية في عمليتي الميزنة والبرمجة الحاليتين هي عدم وجود صلة واضحة بين تحديد الأولويات والموارد المطلوبة سواء في التخطيط المتوسط الاجل او في الميزانية البرنامجية .

ويبدو لنا أن النهج السليم لايجاد هذه الصلة هو دمج عمليتي الميزنة وتخطيط البرامج كما هو مقترح في التوصية ٦٨ ، الخيار جيم ، وأن تكلف هيئة حكومية دولية واحدة بالقيام بهاتين الوظيفتين . وبالمثل ، تقترح التوصية ٦٨ باء انشاء هيئة مماثلة ، وتقترح بالتحديد أن يعاد تسمية هذه الهيئة لتصبح لجنة الميزانية البرنامجية والتنسيق ، والتي ينبغي أن تشترك في عملية التخطيط والميزنة من بدايتها الى نهايتها .

ويؤيد وفد بلغاريا النهج الوارد في تلك الاقتراحات . وفي رأينا أن اتخاذ القرارات في تلك الهيئة ينبغي أن يرتكز على مبدأ توافق الآراء ، وأنها ينبغي أن تقوم بالتزاماتها بالتعاون الوثيق مع الامين العام ومع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

وكما يتضح من التقرير ، كانت هناك خلافات معينة بين أعضاء الفريق بالنسبة لبعض المسائل المتعلقة بالموظفين . وهناك مجال يعتبر مثار قلق خاص لنا ، يتمثل في أجزاء التقرير التي تعالج العقود الدائمة . ولم يتوصل الفريق الى التوافق في الرأي حول هذا الموضوع ، ونحن نعجب لماذا يتضمن التقرير توصيات لها طابع مشكوك في جدواه في هذا الصدد .

وتنتقص التوصية ٥٧ بالتحديد من الحقوق السيادية للدول الاعضاء في أن تحدد بنفسها طريقة توظيف رعاياها في أمانة الامم المتحدة . وفضلا عن ذلك كان العديد من

Digitized by UNOG Library

الدول يرى طوال السنوات الماضية ان التعيين لآجال محددة قابلة للتجديد يوفر بعض المزايا من حيث الكفاءة عن طريق فتح المجال أمام المواهب الجديدة كما يسمح بأن تستفيد الأمانة بتجارب وأفكار جديدة .

وينبغي أن نذكر أيضا أن اللجوء الى العقود الدائمة على نطاق واسع قد أسهم في الخلل الحالي في عدالة التوزيع الجغرافي للوظائف في الأمانة . وفي رأينا أنه من السابق لأوانه أن ننظر الآن في هذه التوصيات قبل أن تدرس بعناية في الهيئات الاخرى المختصة مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية .

كما أود أن أشير الى أن تقرير الفريق لم يتضمن عددا من الموضوعات الهامة الاخرى المتعلقة بتحسين كفاءة الأمم المتحدة .

ويرى وفدي أن التوصيات التي تعتمد ينبغي أن تنفذ تحت رقابة الجمعية العامة مع مراعاة مصالح الدول الأعضاء .

وسوف يحال التقرير الآن الى اللجنة الخامسة حيث يجري النظر فيه بعناية . ووفد بلغاريا على استعداد للاسهام بقدر ما يستطيع من أجل التوصل الى اتفاق مقبول بصفة عامة حول توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . وعلى الرغم من بعض أوجه القصور في التقرير ، فنحن نشارك الأمين العام الرأي الذي أبداه في مذكرته بتاريخ ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ من أن التقرير يوفر أساسا لعملية من التغير من شأنها تحقيق تحسين في الأداء المالي والاداري للمنظمة .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أقدم للسيد خافيير بيريز دي كوييار تهاني وفد بلغاريا على اعادة تعيينه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المسؤول ، وأشيد باسهامه الشخصي القيم في الجهود المشتركة الرامية الى تحسين فعالية المنظمة .

وفي الختام أود مرة أخرى أن أعلن أن جمهورية بلغاريا الشعبية ستستمر بنشاط في الاسهام في تعزيز الأمم المتحدة من أجل تحسين فعاليتها في جميع الميادين وفي تعزيز دورها بوصفها أهم محفل دولي في عصرنا .

Digitized by UNOG Library

السيد لوبيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان العنوان البسيط البرئ لهذا البند الذى ننظر فيه من جدول الاعمال يخفي الحقيقة القاسية وهي الاحوال المالية المحزنة التي تعيشها الامم المتحدة اليوم - وقد تكون قاتلة - ولم يكد يمضي عام واحد على وقوف رؤساء الدول والحكومات فوق هذا المنبر يتغنون بمآثرها بمناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعين لميلادها .

وبجرة قلم من أجهزتها التشريعية ، ألغت احدى الدول ، وهي الركيزة المالية للامم المتحدة ، نسبة الخُمس من نصيبها المقرر للمنظمة ، في حين أن هذه المبالغ تعتبر دينا قانونيا يماثل التزامات الدول الاعضاء في حصص رأس المال للبنك الدولي ومصارف التنمية الاقليمية والاوراق المالية لخزانة حكومتها ذاتها ، وهي الالتزامات التي تعتبر في أسواق الاوراق المالية في العالم أجمع منذ أمد طويل أكثر أشكال الاستثمار أمانا كما أنها أكثر وسائل الاحتفاظ بالقيمة أمانا .

واذ يصدر هذا التصرف عن بلد يتحمل دينا عاما هائلا يقدر بمبلغ ٦١٢ ١ تريليون دولار ، تم تمويل ١٣,٣١ في المائة منه ، أي مبلغ ٢١٤,٦ بليون دولار ، عن طريق الاقتراض من الحكومات الاخرى ومن القطاع الخاص الدولي ، فان اتخاذ قرار - حتى وان كان جزئيا - بعدم تنفيذ التزامات مالية تعاقدية تجاه الحكومات الاخرى الممثلة في الامم المتحدة ، يعتبر تصرفا شديد الغرابة .

وقد ترتبت على ذلك أوضاع غير منطقية ، اذ نجد أن احدى الدول الاعضاء التي يعل نصيب الفرد فيها من الدخل السنوي ١٠٤ ٩ دولارات يستطيع أن يمارس حقوق العضوية كاملة في هذه الهيئة رغم أنه مدين للامم المتحدة بمبلغ ٥٣٢ ٠٠٣ ٢٤٧ دولارا ، في حين أن بلدا فقيرا لا يتجاوز نصيب الفرد فيه من الدخل ١٤٢ دولارا يفقد حقه في التصويت مؤقتا في هذه الجمعية لانه لم يدفع مبلغا لا يتجاوز ٥٠٠ ٥٨ دولار . وهذا التأخر في السداد في الحالة الاولى ليس ناتجا عن العجز عن الدفع ، في حين يعجز البلد الاخر عن توفير مصاريف السفر لاثنين من ممثليه لحضور الجمعية العامة ، تتوقف تكاليف سفرهما على المسافة التي تفصل بين عاصمة ذلك البلد وبين الامم المتحدة لا على قدرته على الدفع.

Digitized by UNOG Library

عهدت الجمعية العامة ، في جهد يرمي الى ارساء الاساس لحل المشكلة القائمة قيد البحث ، الى فريق خبراء حكومي دولي رفيع المستوى ، باجراء استعراض للاداء الاداري والمالي للمنظمة ووفد بلادي ، وقد قرأ تقرير الفريق الوارد بالوثيقة A/41/49 بعناية ، يتقدم بالتهنئة للفريق المكون من ١٨ عضوا على العمل الجيد الذي انجزه . أن تمكُن الفريق من انجاز الكثير من فترة زمنية قصيرة للغاية يبرهن على خبرة اعضائه الى جانب التزامهم بمنظمة أفضل وأكثر قابلية للاستمرار . ففي بضعة شهور فقط تمكنوا من الخوض في مجالات رئيسية لنشاط الامم المتحدة ، وتصدوا لمشاكل يعود بعضها الى ٤٠ سنة مضت ، انطلقوا بسرعة في طبقات كثيفة من الغوض الادارية والتنظيمية لكشف النقاب عن المشاكل الاساسية التي تحيق بالمنظمة في تلك المجالات . وقاموا بتحليل تلك المشكلات على نحو حاسم صريح واقترحوا حلولا معظمها يفي بالاحتياجات الحالية للمنظمة . وقدموا مجموعة من التوصيات ان لم تؤد الى حل فوري للازمة فستؤدي حتما الى منظمة أقل ترهلا وأكثر ترشيدا ، تكون فعالة التكلفة عن حق ، ومن شانها أن تحظى بثقة معظم الدول الاعضاء . وبالنسبة لتحقيق هذا الهدف الاخير ، فان توصيات الفريق ، اذا أُعتمدت ، قد تؤدي الى وفورات اقتصادية وتقلل من عبء عمل الوفود والمكاتب الداخلية . وبالرغم من أن وفد بلادي كان يود مزيدا من التفصيل بشأن عدة نقاط في التقرير ، ولديه تحفظات على بضعة نقاط أخرى ، فاننا نشعر اننا نستطيع تأييد التقرير في مجموعه .

كما درس وفد بلادي أيضا بعناية مذكرة الامين العام بشأن هذا الموضوع ، الواردة في الوثيقة A/41/663 ، ونستطيع أن تقول اننا نتفهم تماما شواغله بوصفه الرئيس الاداري الاعلى للمنظمة ونحن على ثقة من انها ستكون دائما وفي كل الاوقات في اعتبار اي فريق آخر أو هيئة أخرى قد يطلبه اليها تنفيذ تقرير فريق الـ ١٨ .

ويؤيد وفد بلادي التوصيات من ١ الى ٤٠ ، لكنه يود أن يقترح بعض التعديلات .

أولا : فيما يتعلق بالتوصية ٦ المتعلقة برد تكاليف السفر ، نعتقد ان تكاليف سفر جميع ممثلي الدول الاعضاء يجب أن تتحملها الحكومات المعنية . فحكومة بلادي وان

Digitized by UNOG Library

كانت تعمل الآن تحت وطأة أزمة مالية ، فستتحمل هذا العبء الاضافي عن طيب خاطر ، اذا ما تعين علينا القيام بذلك .

وبهذه الروح ، نحث هذه الهيئة على ان تنظر في الاثار المالية للمقترح الوارد في التوصية رقم ١٠ التي تقترح عقد دورة سنوية لمدة اسبوع واحد للرؤساء التنفيذيين لوكالات الامم المتحدة لمناقشة المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ولتحسين التنسيق بين برامج هذه المؤسسات وحيث ان مثل هذه الدورة ستسفر بالتاكيد عن نفقات اضافية ، فمن الافضل ان يقترح عقدها في وقت ومكان من شانهما أن يحدا من النفقات التي لا يمكن تجنبها ، أو تخفيض تلك النفقات .

أما فيما يتعلق بالتوصية ١٣ ، فيلاحظ وفد بلادي باهتمام الجهود القوية الرامية الى تحقيق الانسجام في شكل الميزانيات البرنامجية للمؤسسات التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، ويود أن يؤكد على رغبته في تحقيق ذلك . فهذا لن يؤدي فحسب الى الاسراع باعداد الميزانية وسييسّر مهمة تحليلها أيضا .

يلاحظ وفد بلادي من التوصية ٣٥ ان الامم المتحدة تصرف أكثر من ٨ ملايين دولار على الخبراء الاستشاريين الخارجيين ، ونحن نعتبر ان هذا المبلغ مغالى فيه ، ووفد بلادي يعتقد اننا يمكننا تخفيضه باكثر من نسبة الـ ٣٠ في المائة المقترحة . ونحن نعتقد ان الامم المتحدة يمكن أن تستفيد بمزيد من الاستخدام البناء للخبراء من موظفيها وبذلك يمكنها الاقلال الى أدنى حد ممكن من استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين . ومن المفروض أن تتكون الأمانة العامة من موظفين على درجة عالية من التاهيل متخصصين في مختلف المجالات والانظمة . ولا يرى وفد بلادي تبريرا كافيا لتشغيل هذا العدد الكبير من الخبراء الاستشاريين ما لم تكن الخبرة المطلوبة غير متوفرة لدى موظفي الامم المتحدة الحاليين .

يؤيد وفد الفلبين بقوة التوصية ٣٨ ، التي تقترح تخفيض المستوى الحالي لسفر الموظفين بنسبة ٣٠ في المائة . ويمكن التقليل من ذلك بنسبة أكبر دون الاضرار

Digitized by UNOG Library

بكفاءة المنظمة . ونحن نذكّر بمقترح وفد بلادي في الدورة السابعة والثلاثين بشـــأن الاقلال من سفر الموظفين ويحدونا الأمل في أن يوضع موضع التنفيذ .

وتتعلق التوصية ٣٨ أيضا ببعثات تقصي الحقائق وموظفي التفتيش وعدد الموظفيـن الذين يحضرون المؤتمرات . ففي بعض الاحيان يكون تفتيش مواقع مقار الامم المتحـــدة الاقليمية مزدوجا من قبل مكاتب مختلفة ، بل وفي الاغلب الاعم يتقدم المفتشون بتوصيـات وتعقيبات متماثلة . وليس في نية وفد بلادي عرقلة أعمال الامم المتحدة ، لاسيما فيمـــا يتعلق ببعثات تقصي الحقائق ، لكن يجب - كلما أمكن ذلك - تفادي ذلك الازدواج .

أما بالنسبة للاجتماعات والمؤتمرات ، خاصة تلك التي تعقد خارج المقـــر ، فيتعين على ادارة خدمة المؤتمرات - كقاعدة عامة - أن تشارك فيها بأقل عدد ممكن مـن موظفي الأمانة العامة .

يؤكد وفد بلادي من جديد تأييده لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في عمليـــة تعيين موظفي الامانة العامة . ومع ذلك ، نعتقد ان الجزء الثاني من التوصيـــة ٥٥ ، الذي ينص على انه :

"لا يجوز تعيين أكثر من ٥٠ في المائة من مواطني أية دولة عضـــو موظفيـن لـدى الأمـم المتحـدة علـى أساس عقـود محددة المـــدة" . (A/41/49 ، الفقرة ٥٠)

يعد انتهاكا لذلك المبدأ .

كما لا يعتقد وفد بلادي أن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل يمكن أن يؤّمـــن بالمطالبة

"بتوظيف ٥٠ في المائة على الاقل من مواطني أية دولة يعملون فـــي الامانة العامة على أساس دائم" . (A/41/49 ، الفقرة ٥٠)

كما اقترح في التوصية ٥٧ . اذ ان ذلك في حقيقة الأمر سيخلق عدم مرونة لا مبرر لـــه مما تترتب عليه آثار عكسية على أداء المنظمة ، فهو يعني اختيار الموظفين على أساس الحاجة الى شغل حصص الوظائف الدائمة والمحددة المدة لا على أساس الاداء أو الوفاء

Digitized by UNOG Library

باحتياجات المنظمة لخبرات معنية . ولا يجب أن يحرم مواطن مؤهل من أي بلد يستحـــق وظيفة ما من فرصة الترشيح لشغل وظيفة دائمة بمجرد أن تعيينه سيمثل زيادة في الحصة المقررة لبلده . لذا ، يحث وفد بلادي الجمعية على أن تنظر بمزيد من الدقة فيما قـــد يكون لهذا المقترح من أثار على سعينا من أجل أمم متحدة أكثر كفاءة .

وهناك مسالة أخرى يود وفد الفلبين أن يتناولها تتصل بالملاحظات والتوصيـــات الخاصة باجراءات التخطيط والميزنة . فنحن ، وان كنا نلاحظ انها مناسبة تثير قلقنـــا على وجه الخصوص النية المتجهة صوب مشاركة جميع الدول الاعضاء في عملية اعـــداد الميزانية باكملها . فربما كانت هذه فلسفة مثالية إلا انها غير عملية سيتبين انهـــا عديمة الجدول مضيّعة للوقت ومكلفة للغاية بسبب العدد الغفير من الدول الاعضاء . وهـو ما سوف يؤدي الى حالـة معقدة للغاية من شانهـا أن تسفر عـن تاخير العمليـــة باكملها بل واحباط الهدف الذي اقترحت من أجله .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بآلية التخطيط والميزنة ، نسجل تأييدنا للمقترح الثالث الـــذي يقضي بأن تدمج عمليتا بحث الجوانب الادارية والمالية للميزانية واستعراض محتـــوى البرامج في هيئة خبراء حكومية دولية واحدة . ونعتقد أننا اذا ما فعلنا ذلك أمكـــن لنا أن نخفض التكاليف الى حد كبير لاننا سنكون قد اصبحنا قادرين على تحقيق وفر فـــي الوقت وفي الموارد . وعلاوة على ذلك ، فان عمليتي تخطيط البرامج والميزنة تتصل كـــل منهما بالاخرى اتصالا وثيقا ويتطلبان أكبر قدر من التنسيق والاتساق ، الامر الذي يمكـن تحقيقه بشكل أفضل لو أدمجنا لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشـــؤون الادارة والمميزانية في هيئة خبراء حكومية دولية واحدة . ومن شأن هذه الهيئـــة الواحدة أن تكون أكثر تماسكا واتساقا ، وأن تقضي على الازدواجية في الجهود وتبســـط عملية استعراض وتقييم الميزانية البرنامجية بالنسبة لمحتواها وآثارها الاداريـــة والمالية على حد سواء .

وبصدفة لا نستغربها كثيرا ، قررت الدولتان الاقوى من أعضاء منظمتنا ، وأكبـــر الدول مساهمة في ميزانيتها السنوية ، الامتناع عن سداد جزء كبير من أنصبتيهمـــا المقررة . ولا يمكن اعتبار النتائج الخطيرة لمثل هذا القرار أمرا مبالغا فيه . لقـد أُغرقت الامم المتحدة في دوامة الازمة التي لا تهدد بقاء المنظمة فحسب بل وتشكل فـــي المبادئ والمقاصد التي قامت عليها منذ ٤١ عاما .

ان الدولتين العظميين الرئيسيتين لا تكتفيان بتخويفنا بممارستهما لعبـــة المازق النووي الت يعرّض للخطر بقاء البشرية ذاته ؛ بل تستمتعان فيما يبـــدو ، بممارسة لعبة التقتير بالنسبة لميزانية الامم المتحدة كما لو كانتا تريدان تذكيرنـا بأن المنظمة ذاتها ، التي تعتبر البديل السليم الوحيد للحرب النووية ، تعتمـــد اعتمادا كليا على سخائهما وودهما المشكوك فيهما . تلك هي الحالة التي تشجعنا علـى أن نذكرهما بدورنا بانه ما كان لهما أن تكونا حيث هما اليوم ما لم نكن نحـــن ، الدول الصغيرة ، وان هذا هو السبب الحقيقي لقاعدة صوت واحد للدولة الواحدة فـــي الجمعية العامة ، حيث تقف كل الدول الاعضاء على قدم المساواة ، بغض النظر عن حجمهـا أو ثرائها أو قوتها .

Digitized by UNOG Library

لذلك ، دعونا نبرهن بصوتنا المتحد في هذه الهيئة على اننا نرفض تماما أساليب التقتير التي يحاول بمقتضاها الاغنياء والاقوياء بيننا خنق الامم المتحدة وتدميرها ، وينبغي لنا أن نحاول اقناعهم بأنهم في حاجة الى هذه المنظمة بقدر حاجتنا نحن اليها . بل وربما أكثر من ذلك . وعندما تقرر الدولتان العظميان الرئيسيتان التوقف عن التحدث كل الى الاخرى ، كما فعلتا توا في ايسلندا ، سيكون من المفيد لهما أن تجدا مكانا تستطيعان فيه مواصلة الحديث وهذا المكان هو هنا في الامم المتحدة .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تمر الامم المتحدة بمرحلة دقيقة . وهي تواجه أزمة اصلاح ، أسبابها الجذرية سياسية وبيروقراطية . وقد أوضحنا أن شاغل الولايات المتحدة ازاء الامم المتحدة والانتقادات التي نجمت عن بعض أعمالها يتجلى في تعلقنا المتأصل بمُثُل المنظمة . لقد تطلع مؤسسوا الامم المتحدة الى مجتمع دولي حقيقي تتضافر فيه الحكومات معا لخدمة حقوق واحتياجات وتطلعات شعوبها . ولا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك في أن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالاهداف والمُثُل الاصلية للامم المتحدة .

وخلال الدورة الحالية الحادية والاربعين للجمعية العامة تتاح لنا ، نحن الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، فرصة فريدة للاسهام في تحقيق حلم المؤسسين . وقد قال الرئيس ريغان في الخطاب الذي ألقاه يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر اننا اذا استطعنا في هذه الدورة للجمعية العامة أن نغتنم هذه الفرصة ونحقق الاصلاحات المطلوبة ، فان الولايات المتحدة

"التي قدمت للامم المتحدة دائما الدعم السخي ، ستواصل الاضطلاع بدور قيادي في الجهد الرامي الى تحقيق اهدافها النبيلة" . (A/41/PV.4 ، ص ١٧)

لقد كانت أزمة الاصلاح على رأس الموضوعات التي تدور في أذهان الدول الاعضاء في العام الماضي عندما اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار الذي أنشأ فريق الـ ١٨ لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة . ويمثل تقرير الفريق

Digitized by UNOG Library

وتوصياته ذروة مناقشة واسعة وبحث للبدائل لمدة عام من أجل التوصل الى موقف مشتـــرك بشأن ما ينبغي عمله لاعادة بث الحياة في الامم المتحدة .

وقد دخلت الولايات المتحدة ، شأنها شأن الدول الاعضاء الاخرى ، في هذا السعـــي من أجل الاصلاح بأهداف أساسية في ذهنها . ومن أوضح هذه الاهداف أن قانوننا المحلـــي يطالب بحقوق تصويت بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية تتناسب مع اسهامات الـــدول الاعضاء لتصحيح الاختلال الكبير الراهن بين اولئك الذين يسيطرون على عملية صنـــع القرار في تحديد مستويات الميزانية وأولويات البرنامج وأولئك الذين يتحملـــون المسؤولية المالية الاثقل للمنظمة . لقد كنا نريد وسيلة لفرض الإحكام والانضباط فـــي ممارسة الجمعية العامة التي تعتمد فيها اضافات لا نهاية لها على الميزانية ، ممـــا يشوّه من سمعة دور الامين العام ويزري بعملية الميزنة والتخطيط البرنامجي بشكـــل عام . وكنا نريد اجراء تخفيضات كبيرة في اعداد الموظفين لنقضي على الفاقد ولنضمـــن اعادة تنظيم الاولويات في اطار المنظمة . هذه كلها في اعتقادنا أمور مطلوبة لكـــي نحقق الكفاءة والفعالية . وكنا نريد كذلك احداث تبسيط وانسيابية كبيرين في هيكـــل الامانة العامة من أجل التغلب على الازدواجية وتفتت الجهود .

ان توصل فريق الـ ١٨ الى الاتفاق على مثل هذا العدد الكبير من التوصيـــات المحددة من أجل التغيير ينطوي على اشادة بروح التعاون التي سادت الفريق ، ودليـــل على الطبيعة الواضحة للمشاكل التي تواجه المنظمة . وتغطي هذه التوصيات كل الجوانب الرئيسية لاعمال الامم المتحدة وهيكلها : الهيئات الحكومية الدولية والامانـــة العامة ، وشروط التوظيف للعاملين ووسائل تقييم برامج المنظمة . كل هذه الامور تبيّن الاعتقاد واسع النطاق بين الدول الاعضاء بأن هذه الهيئة يمكن ، وينبغي ، أن تـــدار بقدر أكبر من الكفاءة والتوفير .

وفي اطار مثل هذه الطائفة العريضة من التوصيات ، نجد أنه من الامور الحتمية أن يكون بعضها أهم من البعض الآخر ، والبعض أعم من غيره ، والبعض أيضا محدد تمـــام التحديـــد . ومـــن الحتمـــي كذلك أن بعـــض الوفـــود ستؤيد بعـــض التوصيات بحمـــاس أكثر من

Digitized by UNOG Library

غيرها . وتلك كانت الحالة داخل فريق الـ ١٨ ، ولن تكون أقل من ذلك هنا في الجمعيـــة العامة .

وتعتقد الولايات المتحدة انه بنفس الطريقة التي استطاع بها أعضاء الفريـق أن ينحوا جانبا تفضيلاتهم الفردية ويؤيدوا النطاق الكامل للمقترحات لصالح تحسيـــن أداء الأمم المتحدة ، يتعين على الدول الأعضاء أن تنحي جانبا خلافاتها بشأن الجوانـــب الثانوية وفي توصيات الفصول الخمسة الأولى من التقرير ، وأن تركّز على تنفيذهـــا بأكثر الطرق فعالية . فبوسع توصيات فريق الـ ١٨ المتفق عليها أن تقضي على قدر أكبر من الفاقد وسوء الادارة وعدم المسؤولية ، التي تستنزف الآن الكثير من موارد الأمـــم المتحدة المحدودة . وتنتقص من ثقة الدول المانحة في هذه المؤسسة . ومن أهـــم التوصيات التي اتفق عليها ، فيما يخصنا ، الدعوة الى اجراء تخفيضات في اعـــداد الموظفين . ونعتقد أنه لو أجري المزيد من التخفيضات لضمنا بشكل أفضل عملية اعـــادة التنظيم الضرورية لأولويات البرامج ، بيد أنه يمكننا أن نقبل التخفيضات التي أوصـــى بها فريق الـ ١٨ كبداية طيبة .

Digitized by UNOG Library

ولسوء الحظ ، فإن فريق الثمانية عشر لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق على التوصيات الواردة في الفصل السادس والمتعلقة بعملية اتخاذ القرار بشأن البرنامج والميزانية . والتوصيات الواردة في هذا الفصل هي في لبّ جهود الإصلاح . وبحق ، فإن هذه التوصيات هي المطلوبة لضمان تحقيق الفعالية طويلة المدى التي تمكّن فريق الثمانية عشر من التوصل إلى اتفاق بشأنها . وإذا كنا نود التوصل إلي حل للمسألة الرئيسية المتعلقة بإجراءات الميزانية البرنامجية ، علينا أن نفهم بوضوح وجهات النظر المختلفة ، والأسباب التي تدعو لوجودها .

ولعدد من السنوات عارضت الدول الأعضاء التي تسهم بجزء كبير في ميزانية المنظمة ، كما نوّه الأمين العام ، اعتماد الميزانيات لفترة سنتين أو امتنعت عن التصويت عليها . ويسود اعتقاد بين هذه الدول أن آراءها لم تراعيها الأغلبية على نحو كاف حينما حددت حجم انفاقات المنظمة وأوجه انفاقها . ومن جانب آخر ، تسري الشواغل بين عدد من الدول الأعضاء بأن عملية اتخاذ قرار جديد تتطلب اتفاق كل الدول الأعضاء يمكن أن تعطل أداء الأمم المتحدة . وبصراحة هناك افتقار إلى التفاهم وإلى الثقة بين المجموعات المختلفة للدول الأعضاء فيما يتعلق بدوافع المجموعات الأخرى . وفي رأيي إن الأمم المتحدة لا يمكنها مواصلة أدائها بهذا الشكل . بدلا من ذلك يجب السعي لإيجاد حل يمكن به حماية مصالح الدول الأعضاء جميعها ، وأكرر - جميعها .

واعتقاد وفدي القوي أن الحل يكمن في إنشاء عملية تتضمن الاتفاق على مستوى ومحتوى الميزانية البرنامجية للمنظمة في بداية العملية تماما ، كما تتضمن قدرة الدول الأعضاء على ضمان أخذ هذا الاتفاق في الاعتبار عند وضع الميزانية . ونعيد إلى الأذهان أن كلا اللجنتين المعنيتين حاليا بعملية الميزانية البرنامجية وهما لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، قد اتخذتا قراراتهما بتوافق الآراء على نحو تقليدي ، ونحن نرى أن عملية اتخاذ القرار بتوافق الآراء هي المنهج الملائم الوحيد لاتخاذ القرارات الرئيسية التي تناط بالآليات الجديدة .

Digitized by UNOG Library

وتؤيد الولايات المتحدة بحد أدنى إقامة آلية لاتخاذ القرار بشأن البرنامج والميزانية تؤدي عملها على أساس توافق الآراء في تحديد مستوى الميزانية المتفق عليه ، والاولويات الواضحة تماما بالنسبة للمنظمة في إطار ذلك المستوى على حد سواء . والولايات المتحدة على استعداد ، بروح الحل التوفيقي ، لقبول تفسير الرئيس للفصل السادس ، حيث أنه يقيم مثل هذه اللجنة للبرنامج والميزانية على أساس توافق الآراء . ومع ذلك ، لا ينبغي أن يكون هناك أي لبس لدى الاعضاء بشأن هذه النقطة ، فاقتراح رئيس الفريق السيد فرالسن يمثل حلا توفيقيا هاما بالنسبة للولايات المتحدة ، بنفس القدر الذي يمثله بالنسبة لغيرها من الدول الاعضاء . ونحن مطمئنون لان التأييد الذي يحظى به اقتراح الرئيس للفصل السادس يتجاوز تماما الانقسام المعتاد بين الشمال والجنوب بشأن مثل هذه القضايا .

وفي الفترة التي قضيتها في الامم المتحدة اكتشفت أن هذه المنظمة للدول الاعضاء هي أيضا منظمة للافراد ومنظمة للممثلين وموظفي الامانة العامة . انها تتيح لنا امكانية مناقشة القضايا البالغة الاهمية والتعقيد فيما بيننا . ونواجه الآن مجموعة من القرارات الحاسمة في وقت حرج من حياة الامم المتحدة ، الامر الذي يتطلب حشد مهاراتنا وقدراتنا السياسية والتقنية كلها لإيجاد الحل ، بيد أنني أعتقد أن الحل موجود إذا توفرت لدينا الرغبة للعمل من أجله .

وإذا نُفذت التوصيات المتفق عليها الواردة في تقرير فريق الثمانية عشر ، جنبا الى جنب مع إنشاء آلية لاتخاذ القرار بشأن البرنامج والميزانية تؤدي عملها على أساس توافق الآراء ، فإن قدرة المنظمة على الإرتقاء إلى مستوى مقاصدها الواردة في الميثاق لتحقيق طموحات شعوب الامم المتحدة ، لا سيما الافقر منها والذين لا حول لهم ولا قوة ، ستتعاظم بشكل كبير . يجب ألاّ نضحي بإمكانيات المستقبل في سبيل المصالح المحددة الضيقة والآنية . وما يخشاه البعض كمثال على التغيير الذي ينطوي على التهديد نستطيع بل ويجب علينا أن نحوله إلى فترة من التحسين العملي والتجديد الهيكلي . وما يراه البعض مرحلة أزمة فحسب نستطيع بل ويجب أن نحوله إلى حقبة

Digitized by UNOG Library

للتجديد . وجهودنا لتعزيز الاصلاح مكرسة لصيانة وتعزيز الإسهامات الهامة التي يجب أن تقدمها الامم المتحدة للسلم الدولي وللحرية وللتقدم . ومن ثم يكون السؤال الماثل أمامنا هو كيف يمكن في هذه الدورة ترجمة التزاماتنا بالإصلاح إلى أفعال .

السيد كتاني (العراق)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن تهاني وفدي للامين العام بمناسبة إعادة تعيينه لفترة ولاية جديدة بوصفه قائد هذه المنظمة . ولا نود أن نعرب عن ثقتنا التامة هذه فحسب ، بل نتعهد أيضا ببذل كل ما في وسعنا لتكون فترة ولايته الثانية أكثر فعالية ، وأكثر نجاحا ، وأكثر خصبا .

لقد طرح الامين العام في الحقيقة بعض الملاحظات القيّمة بشأن البند المطروح أمام الجمعية وساعقب عليها بعد قليل ، بيد أنني قبل أن أنتقل إلى التقرير المطروح أمامنا أود أن أدلي بملاحظتين أو ثلاث ملاحظات عامة .

أولا ، لقد جاء تقرير فريق الشمانية عشر ، والذي نؤيده إجمالا ، مطابقا لتوقعاتنا تقريبا . وذلك لا يعني أننا نشعر بالغبطة إزاءه أو أن الإحباط قد أصابنا بسببه بيد أننا ، إذ ندرك واقع هذه المنظمة ، لم نكن نتوقع أكثر مما قدمه الفريق إلينا - بل كنا نتوقع أقل من ذلك في الحقيقة . ومن ثم نزجي تهانئنا إلى الفريق ورئيسه رغم ادراكنا للقيود التي أدى الفريق عمله في ظلها . وعندما أتناول فصولا محددة من التقرير ساعقب عليها ، إلا أن انتقادنا ينبغي ألا يُؤوّل بأننا لا نولي عميق تقديرنا لجهود الفريق التي بذلها في هذه المسألة البالغة الاهمية . ثانيا ، كان وفدي يأمل أن تجري هذه المناقشة في مناخ أكثر حرية لا تكتنفه الضغوط كما حدث بشأن هذا البند في العام الماضي وفي الظروف التي أدى الامين العام وفريق الشمانية عشر عملهما في ظلها لما يزيد عن العام . ونعرب عن أسفنا العميق لأن هذه المناقشة تجري في ظل الضغط . ونحن جميعا نقول إن مهمة الفريق لا ينبغي أن ترتبط بالحالة السياسية والمالية والادارية التي تواجهها المنظمة ، لكن هذه هي الحال سواء أردنا أم لم نرد . وهنا أود أن أؤكد مرة ثانية أنه مهما كان حجم الاصلاح الاداري والمالي

Digitized by UNOG Library

فإننا لن نتغلب على المشكلة الرئيسية وهي المشكلة السياسية وتتلخص في القيام من جانب واحد بتحديد ما ينبغي عمله أو ما لا ينبغي ، أو أنه إذا لم يتم كذا وكذا فإن البلد ألف أو البلد باء لن يفي بالتزاماته التعاقدية الواردة في الميثاق بشأن الميزانية العادية* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيرم (السويد) .

Digitized by UNOG Library

لا يوجد أي مبرر قانوني أو سياسي أو حتى موضوعي لاحتجاز المساهمات وربط هذا الاحتجاز ببعض الاجراءات التي ستفرض عنوة . وسوف استفيض في هذا الموضوع عندما أصل إلى الفصل السادس من التقرير .

وأود قبل كل شيء أن أقول إن وفدي ، أسوة بالوفود الاخرى في هذه القاعة ، يرغب بالفعل في أن يرى الامم المتحدة منظمة فعالة ونشطة وتتسم بالتنظيم بأقل التكاليف ، وأن أية ملاحظة أبديها أو نبديها جميعا ينبغي أن ينظر إليها على ضوء الهدف العام .

في البداية ، أود أن أقول إنه نظرا للاهمية البالغة للتقرير المعروض علينا والمنعطف الذي نناقش عنده مستقبل الامم المتحدة في هذا المجال الحيوي فإن الامر يحتاج إلى التحلي بمزيد من الصراحة . لقد حان الوقت لنسمي الاشياء بأسمائها الحقيقية وألا نستخدم تسميات أخرى لها ، وإنني أعتقد أن اسهام وفدي ليس في تكرار ما قاله الآخرون ، وإننا نوافق على معظم ما ذُكر ، وانما في تناول ما لم يُذكر والتعقيب على بعض الامور التي لم ترد في تقرير فريق الثمانية عشر والتي كانت سترد فيه لو توفر التوافق في الآراء .

بعد ابداء هذه الملاحظات الاستهلالية ، سأتناول التقرير وسأعلق على الفصول الستة الاولى . لقد أدهشني أنه ما من أحد من الوفود التي استمعت إليها أو التي قرأت بياناتها قد أبدى أي تعليق على المقدمة . وإنني أعتقد أن المقدمة جيدة وربما تعتبر من أفضل أجزاء التقرير . وفي الواقع ، إذا أردنا أن نبدي بعض التعليقات أو الانتقادات على التقرير فإن أولها هو أن بقية الفصول لا تتماشى مع الصورة المرسومة في المقدمة . ولقد أوضح لنا فريق الثمانية عشر بطريقة محددة أوجه القصور في المنظمة ، ونحن نتفق مع الفريق مع بعض الاختلافات . فإذا كنا سنعتبر هذا التقرير تشخيصا قصير المدى فهو تشخيص جيد . بيد أن المسألة تتعلق بالوصفة وكمية الدواء التي يرغب المريض في تناولها . هذه هي مشكلتنا . ولهذا السبب لا ينبغي أن نهمل المقدمة على اعتبار أنها فصل غير ذي قيمة .

Digitized by UNOG Library

ويتناول الفصل الثاني الآلية الحكومية الدولية ووظائفها . وهنا يجب أن أشاطر الممثلين في هذه القاعة الشك الذي يساورني إزاء الآلية الحكومية الدولية . وعلى ما أذكر اننا منذ زمن بعيد يعود إلى ثلاثة عقود نحاول إعادة هيكلة الآلية الحكومية الدولية في هذه المنظمة واستعراض إعادة هيكلتها ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وفي كل مرة كانت النتيجة النهائية دائما إضافة تعقيد آخر ومجموعة أخرى من الأنشطة غير المنسقة .

منذ ثلاثة وعشرين عاما ، عندما كنت أشغل منصب أمين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وحتى الآن ونحن نناقش دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكيفية اصلاحه وضبط تكاثر أجهزته الفرعية والتنسيق بينها . وما الذي حدث؟ تتلخص تجربتي المتواضعة كشاهد عيان بالتالي : من السهل جدا انشاء أجهزة حكومية دولية جديدة . وبالمناسبة ، يخلق كل جهاز حكومي دولي فورا مصلحة ثابتة في الأمانة العامة تجدد نفسها . وكما ذكرت ، أن من السهل جدا انشاء أجهزة حكومية دولية جديدة بل والأسهل من ذلك توسيعها ، ولكن من شبه المستحيل الغاء أي منها .

إن تقرير فريق الثمانية عشر حافل بالتعابير التالية والعديد من توصياته الواردة في التقرير لا يتجاوزها : الدراسة ، والدراسة بعمق ، والاستعراض ، والتنظيم ، وإعادة الهيكلة ، والترشيد ، والتنسيق . ولقد قال ممثل سنغافورة ، وهو أحد أعضاء فريق الثمانية عشر ، إن هذه التوصيات تعد في أغلب الأحيان أو في معظمها بديلا للكسل والافتقار إلى الدقة فيما يقتضي عمله .

وبعد أن قلت ذلك عن الآلية الحكومية الدولية ، أود أن أضيف أنها لا تنفصل عن الآلية الداخلية للأمانة العامة أو عن تنظيم الأمانة العامة اللذين سأتناولهما بعد قليل .

لماذا لم يعلق فريق الثمانية عشر على ما ينبغي فعله بخصوص اجتماعات مجلس ادارة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أو بشأن مؤتمر الأونكتاد نفسه ، الذي ينعقد كل ثلاث سنوات ، مثلما علّق على اللجنة الثانية والمجلس

Digitized by UNOG Library

الاقتصادي والاجتماعي ووضع توصياته بشانيهما؟ نحن نعرف السبب وهو لان الفريق أدرك أنه لن يتوصل الى اتفاق في الآراء . وحتى لو كان هناك توافق في الآراء ، فلن يتمكن من اقناع الممثلين في هذه القاعة بقبول ذلك . لكن طُلب اجراء دراسة متعمقة مرة أخرى - ومن الذي سيقوم باجرائها ، هل نحن الذين أنشانا هذا الوحش اذا صح التعبير؟ - فهذا اقتراح غير مستساغ ، كما قلت . ومن المحتمل أن نقوم بهذه الممارسة مرة أخرى ولكني أود أن أسجل هنا أن النتائج لا ينتظر أن تكون أفضل مما تحقق في المرة السابقة .

لدي المزيد لأقوله بشأن الوجه الآخر من المسألة والذي يتعلق بهيكل الامانة العامة . وهنا أيضا ، ينطبق نفس الشيء . ففي كل مرة نقوم فيها بدراسة أو دراسة متعمقة ونحاول إعادة هيكلة الامانة العامة لا نعمل إلا على تعقيد الامور . وإنني أذكر أن النتيجة النهائية الدائمة - والثابتة - لمؤتمر اللجنة المعنية بإعادة تنظيم الامانة العامة الذي عقد في ١٩٦٨ كانت تقسيم المناصب العليا لوكلاء الامين العام إلى وكلاء الامين العام ومساعدي الامين العام . ولم تتم ترقية سوى تسعة منهم إلى درجة وكيل الامين العام ، ولكن في غضون ١٠ أو ١٥ عاما أصبح من الصعب جدا رؤية أحد وهو لم يزل برتبة مساعد الامين العام . وصدت الثغرة بالمدراء برتبة مدير أقدم (مد - ٢) الذين رقوا الى منصب مساعد الامين العام . هذه كانت النتيجة النهائية للاصلاح . وكلنا يعلم ماذا حدث في الجولة الاخيرة من إعادة الهيكلة .

كنت أود أن أرى في تقرير فريق الثمانية عشر - أو في أي تقرير آخر - النتيجة الصافية لاستحداث منصب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

والتعليق الإضافي الآخر الذي أود أن أبديه على إعادة هيكلة الامانة العامة هو بشأن التوصية ٢٤ المتعلقة بمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث . ومن تجربتي الشخصية المبنية على الدور الذي لعبته في إنشاء هذا المكتب وفي ترشيده وتبريره وفي مراقبة أدائه - أو فشله - في السنوات الاربع عشرة أو الخمس عشرة الماضية ، فانني أعتقد أن التوصية بنقل مهامه إلى برنامج الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

الإنمائي يمكن تحسينها . أود أن أدعو إلى الغاء هذا المكتب ونقل منصب المنسق إلى مكتب الامين العام .

إن عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، كما نلاحظ ذلك الآن في السلفادور ، ولاحظناها في اسبانيا في العام الماضي ، وكما لاحظناها في الماضي ، لها تأثير كبير على العلاقات العامة . والمسألة مسألة حساسة سياسيا والمنصب يشمل تنسيق الإغاثة من جميع أنحاء العالم . ولسنا بحاجة إلى مكتب واسع . فبفضل وسائل الاتصالات والمعلومات الحديثة يمكن القيام بالتنسيق ضمن الموارد الموجودة ، لكن الجوانب السياسية يجب أن تكون بيد الامين العام مباشرة لا بيد برنامج الامم المتحدة الإنمائي . لان هذه الكوارث ليست من صنع الانسان وانما كوارث طبيعية ولا يوجد أي خلاف على ما يجب فعله بشأنها . إن المسألة هي كيفية القيام بما يجب فعله بسرعة وكفاءة وباقل التكاليف .

Digitized by UNOG Library

أما عن الفصل الرابع المتعلق بالموظفين ، فالكلام عنه يمكن أن يطول وذلك بحكم عملي على مدى ١١ عاما في كثير من ميادين الأمانة العامة ولكني سأقاوم الاغراء وسأكتفي بالقول مرة أخرى لأسباب أفهمها جيدا أن فريق الـ ١٨ لم يتناول حقا جوهر الموضوع . والتوصيات لم تمس بحال ما تعاني منه الأمانة العامة بالفعل . وسأكتفي ببعض الأمثلة أسوقها بصراحتي التي لا أعرف في الكلام سواها .

في التوصية ٥٤ اكتفى فريق الـ ١٨ بالاتفاق على تحديد خدمة وكلاء الأمين العام ومساعدي الأمين العام بفترة لا تتجاوز ١٠ سنوات وتحاشى موضوعا ظل مثار أحاديثنا على مدى ٢٠ عاما وهو أن الاصلاح يجب أن يبدأ بتناوب المناصب التي تأتي بعد الأمين العام مباشرة . فلم ترد في هذا الشأن أية توصية محددة أو حتى أشارة تفيد بمناقشة ذلك الموضوع . ولن يرد أي ايضاح لسبب رفضه أو سبب عدم صدور أية توصية بشأنه . فمن الناحية الدستورية يندرج ذلك الأمر تماما في نطاق ولاية الأمين العام ولا يحتاج الى أي تشريع جديد .

سيدي الرئيس أن الشخص الجالس على يساركم يعلم انه من بين من أكن لهم قدرا كبيرا من الاحترام والصداقة ولكني أتساءل لماذا يتحتم دائما أن يكون الشخص الجالس الى يساركم امريكيا؟ ولماذا يتحتم دائما أن يكون الشخص الجالس على يسار الرئيس في مجلس الأمن سوفياتيا؟ ولماذا تحتم أن تسند رئاسة الادارة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية لفرنسي؟ وجرت العادة ، كما يعلم السير جون ، على أن تتولى المملكة المتحدة احدى الادارات ثم انتقلت الآن الى عمليات صون السلم ، وكان ذلك هو التغيير الوحيد بالتناوب ولكنه كان في الواقع تبادلا بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وعلى أية حال ، تلك هي أشكال الاصلاحات الادارية في نطاق التشريع القائم الذي ينبغي أن نعكف على تعديله إذا أردنا منظمة أكثر فعالية . فهل نستطيع الآن التقدم بمثل هذه التوصية؟ هل نجرؤ على طرحها على الأمين العام؟ ولو فعلنا فإننا لا نقصد بذلك أن نسلب الأعضاء الدائمين أي شيء . ولا نعني المطالبة بعدم تولي أي من مواطني الدول الخمس الدائمة العضوية

Digitized by UNOG Library

منصب مساعد الامين العام أو وكيل الامين العام . ولكن هل يمكننا مناقشة هذا الامر ولو فيما بيننا ونرى مدى امكانية التوصل الى الاتفاق؟ إذ ربما تسنى تحقيق ذلك الاتفاق بحيث يستطيع الامين العام الشروع في اتخاذ الاجراءات اللازمة . فالعديد من المشاكل المشار اليها في التقرير والتي لم يرد ذكرها ليس مبعثها تجميد وظائف الرتبتين ف - ٣ وف - ٤ وإنما تجميد الوظائف الهامة على مستوى القمة حيث لا وجود للتناوب واكتظت دوائر العمل بالموظفين مع تداخل الاختصاصات وربما الافتقار الى التنسيق بل وحتى الى الإشراف من الرئاسة .

وتحدث الفريق عن التعيين على أساس عقود دائمة وعقود محددة المعدة . ولم يتعرض التقرير الى ما يسمى بالموظفين الدائمين على أساس غير دائم . فقد قضيتُ ١١ عاما في الامانة العامة بموجب عقد مؤقت . وعندما تقاعدت كانت لاتزال هناك سنتان باقيتان من مدة العقد وكان بإمكاني ، لو رغبت ، أن استمر لثلاثين سنة أخرى كموظف مؤقت ، فهل توجد احصائيات في هذا الشأن؟ هل تناول فريق الـ ١٨ هذا الموضوع؟ كم من الاشخاص حصلوا على عقود لمدة ثلاثة أعوام ثم لثلاثة أعوام أخرى وربما لثلاثة أعوام مضروبة في ١٠؟ والواقع انني أعلم ان المحكمة الادارية نظرت في دعاوي رفعها أشخاص على الامين العام لانه لم يوافق على تجديد عقودهم وقد كانوا يتوقعون إعادة توظفيهم ولم يحدث . وكسب بعضهم قضاياه . تلك هي المشاكل الادارية التي لم نجد تفسيرا لها أو توصيات لتخفيف حدتها ، وهناك المزيد منها .

أما عن اختيار الموظفين فإننا نحوم حول الموضوع ؛ نتحدث عن إجراء امتحانات مسابقة وعن ضغط الدول الاعضاء على الامين العام . فلنواجه الحقيقة وهي أن من بين كل عشرة أشخاص نوفر العمل لثمانية على أقل تقدير . كما أننا لا نختار أفضل الناس للوظيفة . ونحن مذنبون في ذلك . كل وفد مذنب . والامين العام يتعرض لضغوط وينبغي لنا أن نقر بذلك . فنحن نرى أن توفير الوظائف أمر مشروع ومعظم الاشخاص الذين نجد لهم تلك الوظائف هم على الارجح أهل لها ، لكن ذلك هو من قبيل عكس الترتيب الطبيعي للامور . فينبغي أن تحدد المؤهلات والمواصفات اللازم توافرها لشغل أية وظيفة قبل

Digitized by UNOG Library

البدء بالتفكير فيمن هو الاصلح لها . اعتقد انني اسهبت بما يكفي ولكن مازال هناك الكثير مما يمكن قوله إذ أن الفريق بدأ في رأيي وجلا للغاية من طرق هذا المجال وهو ما لم نلمسه منه في بعض المجالات الاخرى .

وفيما يتعلق بالفصل السادس لدي تعليق واحد . إن التوصيات من ٦٣ الى ٦٧ تتناول كلها وحدة واحدة هي وحدة التفتيش المشتركة . وقد اجرينا مناقشة عند إنشاء تلك الوحدة وقيل لنا سبب إنشائها والمهمة المنوطة بها وكيف إنها ستسهم في إزدهار المنظمة . وأنا أفهم أن نفقات الوحدة تبلغ ٤ ملايين دولار . وأود أن أطرح هذا السؤال وينبغي لنا جميعا أن نحاول الرد عليه : هل وحدة التفتيش المشتركة تستحق في ضوء ما احرزته من نتائج ٤ ملايين دولار؟ وبالطبع يمكن ان تصدر الاحصائيات لتبرهن انها انجزت بعض الامور وان المنظمة ادخرت أموالا كثيرة ولكن ذلك ليس أسلوب الاصلاح . وأيا كان ما تم تنفيذه من تقارير جيدة مع ما يمكن أن يكون قد ترتب عليه من وفورات أو تحقيق إنسيابية الاداء أو انتهاج طرائق ادارية أفضل ، فإنني لاقول - واتحدى أي أحد أن يخالفني - إن ذلك كان يمكن عمله بوسائل أخرى لا تزيد تكلفتها عن جزء من تكاليف وحدة التفتيش المشتركة . ومرة أخرى أقول انني لا أقصد شخص رئيس وحدة التفتيش المشتركة أو اعضائها ، وكلنا نعرف ان فريق الـ ١٨ لا يستطيع القول بضرورة إلغاء تلك الوحدة لانه لو فعل لشنق على أقرب شجرة من مقر الامم المتحدة . فكثيرون هم الذين لديهم مصالح فيها . وهم ليسوا فقط من لديهم مفتشين في الوحدة بل وأيضا أولئك الذين يريدون الإنضمام اليها أو يدعمون من فيها - ونحن لم نتبين ما إذا كان الحل هو منح وحدة التفتيش المشتركة مزيدا من السلطة أم تحقيق إنسيابية ما تنتهجه من أساليب أم أن تطلب الى الدول الاعضاء أن تشدد ، لدى اختيار المرشحين للتعيين كمفتشين ، على المؤهلات . ولقد استمعنا الى ذلك مرارا ولكنه لم يقدنا الى شيء . فلن يحصل على الوظيفة أفضل المؤهلين من بلد ما . ونحن نعرف ذلك . كما نعرف أن صدور كمّ من التوصيات لن يجدي فتيلا . وليس المقصود من ذلك التقليل من شأن عمل وحدة التفتيش المشتركة ، وليس كلامي موجها ضد أي عضو أو أي مفتش في الوحدة ولكن

Digitized by UNOG Library

ينبغي إعادة النظر في الأمر برمته . وأعود الى ما قلته في البداية : من اليسير أن نخلق شيئا ونديمه ، ولكننا لا نجرؤ أبدا على القول بأننا أخطأنا وأنه يتعين علينا ان نعيد النظر فيما حدث أو ربما أن نرجع عنه تماما .

وأتناول الآن ، لب الموضوع ، أي الفصل السادس . فهو يرتبط بما قلته في المقدمة وانه لمن دواعي سروي البالغ ان المتكلم السابق ، السيد والترز ممثل الولايات المتحدة ، قال إن لب التقرير هو الفصل السادس ، فهذا حقيقي . ولن يستغرق كلامي في هذا الصدد سوى بضع دقائق ضمن ملاحظاتي الختامية . وهنا نعود الى موقف من يقولون "لن ندفع ما لم يتم ألف أو باء أو جيم أو دال أو هاء" .

Digitized by UNOG Library

إننا نعرف جميعا موقف الولايات المتحدة . انني لا أريد أن أخص بالذكر أية دولة عضو ؛ فهذا ليس هدف كلمتي اليوم . إنني مهتم بالمبدأ . إننا لا نستطيع أن نعمل بالطريقة التي اقترحها البعض . ولا يمكننا القول ، كما قال السيناتور كاسيبوم : "في البداية سنحجب مساهماتنا ما لم يوافَق على التصويت المرجح ، ومن ثم نغير موقفنا ونقول ان ما من أحد يريد التصويت المرجح ؛ إن فريق الثمانية عشر ضده ؛ وإن ما نريده هو التوافق في الآراء" . ما هو التوافق في الآراء ؟ إنه يعني في النهاية إلغاء عملية التصويت بأكملها ، مرجح أو غير مرجح . وإذا كان يتعين على كل عضو في الجمعية أو كل مجموعة أن تصوت بالايجاب على كل شيء ، فإن التوافق في الآراء يعني شيئا أسوأ بكثير من التصويت المرجح ؛ إنه يعني نقل حق النقض ، الذي تتمتع به الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ، الى الجميع - وبذلك نعود الى عصبة الامم ، حيث كان يتمتع كل عضو في مجلس عصبة الامم بحق النقض .

إن هذا يعني العودة الى الوراء وسيشكل ، إذا قُبل ، سابقة سيئة . إنني لا أريد أن أتطرق الى بعض من عواقبه ، ولكنني أريد كل ممثل في هذه القاعة أن يفكر فيها . فإذا قال أكبر مساهم أو الذي يليه ، أو واحد من الاثنين أو الثلاثة الذين يلوه ، بأنه لن يدفع ما لم نفعل أشياء معينة ، وإذا أخذنا في مناقشة إصلاحات تحت هذا التهديد ، فإننا سنكون قد وضعنا سابقة من أسوأ الانواع . إنني أستطيع أن أفكر بالنتائج المرعبة التي ستحل بصميم منظمتنا . لقد تأملنا وابتهلنا أن يتم هذا النقاش دونما تهديد ، وبعد أن تكون المساهمات المحتجزة بصورة غير قانونية قد سُددت ، ولكننا أُصبنا بخيبة أمل كما قلت .

وبالنسبة للخيارات الثلاثة (أ) و (ب) و (ج) الواردة في الفصل السادس ، فإنني أشعر بالسعادة لان التوصية (ج) لم تلق تأييدا كبيرا ، لان ذلك كان بمثابة الكارثة . يتعين علينا جميعا أن نسعى من أجل برمجة وميزانية أفضل - وإن وفد بلدي مستعد لذلك لاننا بحاجة اليهما . إلا أن هدف هذا النقاش هو عرض خطوط إرشادية عريضة وملاحظات عامة وسنتناول التوصيات بالتفصيل في وقت لاحق في اللجنة الخامسة وفي أماكن أخرى .

Digitized by UNOG Library

إننا نتكلم عن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق ، وإن جوهر الخيارات الثلاثة سيحرم الامين العام من السلطة المحدودة التي يتمتع بها الآن في إعداد تقديرات البرنامج والميزانية . ونود فقط أن نتذكر كيف حصل هذا . قبل أيام البرنامج والميزانية ، كان دور الامين العام يقتصر - وهو في الواقع لا يزال كذلك ، على اتباع البرامج الموضوعة - على ترجمة القرارات التي تتخذها الحكومات الى دولارات وسنتات . ولا يوجد سطر واحد في الميزانية من اقتراح الامين العام . فكل شيء في الميزانية اقترعت عليه الدول الاعضاء ، وإننا نتفق جميعا على أن سجل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، على الاقل في هذا المجال ضمن ذلك التعريف الضيق ، في تدقيق التكاليف المقدرة من قبل الامين العام لتنفيذ أي مشروع أو لتحديد ما إذا كان التقدير منخفضا بما فيه الكفاية ، سجل جيد جدا . إلا أن المشاكل تثور عندما يتحدث المرء عن ميزانية برنامجية في منظمة كهذه .

وأود أن أتقدم بثلاثة أو أربعة اقتراحات ، ينحو واحد منها على الاقل نحواً معاكساً لاقتراحات فريق الثمانية عشر . إننا نوافق على أنه قد ينبغي أن تكون هناك مشاورات ونوع من التوافق في الآراء على الحد الاعلى لما ينبغي للامم المتحدة أن تفعله في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، قبل أن يُقدِّم الامين العام الخطة المتوسطة الاجل ، وبكل تأكيد ربما حتى قبل تقديم الميزانية البرنامجية لمدة السنتين . إلا أن الامين العام هو المسؤول الاول على الصعيد السياسي في هذه الجمعية وبالتالي فإنه لن يقترح مستويات من المصروف غير مقبولة اطلاقا . إن لدينا تجربة الوكالات المتخصصة ، حيث يتمتع أعلى موظف اداري في معظمها بالسلطة القانونية لإعداد الميزانية البرنامجية . إنه لا يتناولها من الفراغ ؛ بل يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتلقى توجيهات منه ، وبعدها يطرح على الدول الاعضاء ما يعتقد أنه أفضل ميزانية برنامجية .

ومن ناحية مثالية ، فإن هذه هي أفضل وسيلة تتبع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن يتعين علينا أولا أن نفصل جوهر مقاصد الامم المتحدة ، وهي الميدان السياسي على وجه التحديد . وقد رأيت في تقرير فريق الثمانية عشر تقديرا يفيد بأن

Digitized by UNOG Library

حوالي ١٠ في المائة تنفق في الميدان السياسي . إن لهذا الجزء من الميزانية خاصيتان . الاولى ، انه لا يخضع لتغيرات مفاجئة ما لم يكن هناك أزمة كبيرة ، والثانية ، إذا كانت هناك مثل هذه التغيرات ، فإن الدول الاعضاء ، لا تواجه ، نتيجة للضغط السياسي الشديد ، صعوبة في التصويت لتخصيص المبلغ اللازم . ولذلك فإننا لا نتكلم عن جزء الميزانية الذي يستخدم لخدمة الانشطة السياسية . وعندما يقرر مجلس الامن أن يفعل شيئا ما ، حتى ولو كان من الميزانية العادية ، فقد جرت العادة أن توافقه الدول الاعضاء عليه .

إن الصعوبات الحقيقية تبرز في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ولابد من أن أعترف هنا بشيء واحد . إنني مقتنع تماما أن الدول الاعضاء لا يمكن أن تتفق على وضع الاولويات . وسيكون هناك دائما بلد أو بلدان أو مجموعة من البلدان أو مصالح معينة في الامانة العامة - تتعارض أحيانا ورغبات الامين العام - ترغب في الاحتفاظ بجزء أو آخر من الميزانية . إننا لن نحصل على أولويات ؛ ويتعين أن نحدد الاولويات فقط من قِبَل الرجل الذي يعرفها أكثر من غيره ، ومن قِبَل الهيئة الرئيسية التي تكرس جميع وقتها لها ، ألا وهي الامانة العامة .

كنت أفضل لو أن فريق الثمانية عشر ، بغض النظر عما إذا كانت أية مجموعة من الاقتراحات الواردة في الفصل السادس ستُقبل ، قد فصل هذين الشيئين . وأظن أننا بحاجة الى اصلاح الحالة المتعلقة باتاحة الاموال بصورة عامة عن طريق التوصل الى نوع من الاتفاق العام ، ولكن لابد وأن تأتي الاولويات أولا من الامين العام . قد نأخذ تلك الاولويات ونلقي بها في نهر "ايست" ، وذلك كما فعلنا مراراً ، ولكن إذا تركناها عشوائيا لاي فريق من الاجهزة الحكومية الدولية ، فإنني لا أعتقد أننا سننهض بالميزانية البرنامجية في الامم المتحدة .

إنني لا أريد أن أُقلل من أهمية مساهمة الهيئات الاخرى ، ولكن يُنظر بصورة عامة الى لجنة البرنامج والتنسيق على أنها لا تقوم بعملها ، على حين أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تفعل ذلك . ولكنهما هيئتان مختلفتان . وكما

Digitized by UNOG Library

قلت ، فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية - ولا أريد أن اقحم نفسي في الموضوع ، ولكني خدمت فيها فترتين منذ سنوات عديدة - تقصر عملها على تقرير ما إذا كانت تقديرات الأمين العام بالدولارات والسنتات متضخمة أو مناسبة أو أقل من اللازم ، ومن ثم توصي الجمعية بتخفيضها أو قبولها ، وفي حالات قليلة ، زيادتها . وقد قامت بعملها جيدا في هذا المضمار . إلا أن لجنة البرنامج والتنسيق تتظاهر بأن هناك ميزانية برنامجية في الأمم المتحدة ! لا توجد ميزانية برنامجية في الأمم المتحدة ، وما من توصية من توصيات فريق الثمانية عشر تستطيع أن تخلق ميزانية برنامجية من الفراغ . كيف نضع ميزانية برنامجية لمجلس الأمن ؟ أولا ، يجب أن نتوخى التجزئة ، وسأكون مستعدا جدا للنظر في بعض التوصيات على ضوء الخطوط التالية .

Digitized by UNOG Library

ولننطلق أساسا من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة التي تشكل الجزء الاكبر ومن ثم تستأثر بالمبلغ الاكبر من الانفاق ، وهي الانشطة التي ما برحت في ازدياد ومن ثم تتطلب السيطرة على حجمها . وفي هذا فإني أقرر أو أشير على الامين العام بحجم الاموال المتاحة للأمم المتحدة ومن ثم أطلب اليه أن يقدم ضمن حدود هذا الحجم ما يتصور انه واجب الالغاء برغم جميع التوصيات والمقررات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية بما في ذلك هذه الجمعية . وقد أقوم بالتشجيع ، أو بالحث ، أو بالالحاح على الامين العام لكي يبلغنا بأجزاء الامانة العامة التي انتفت اليها الحاجة ، وبجوانب الانفاق التي لم تعد سليمة ، وبالتي ينبغي أن تبقى ، وتلك التي تتطلب التخفيض ، وتلك التي ينبغي أن تدخل ضمن الفئة (باء) ، أو اذا ما توافرت أموال إضافية في الجولة الثانية ايها يحوز الاولوية .

ولكن أريد فقط أن أقول أن قناعتي الشخصية هي انه بحكم حقائق الحياة ، فضلا عما قلته عن فريق الثمانية عشر من أنه يعلم بصورة حكيمة للغاية الحد الذي ستقبله الجمعية العامة ، فإن الدول الاعضاء لن تستطيع مطلقا أن تقول للامين العام من البداية ما هي الاولويات الواجب اتباعها . وأظن أن المسألة لا تقتصر على أن الخطوة الاولى في تحديد الاولويات ينبغي أن تترك للامين العام ولكن علينا أن نصر على أن يضطلع هو بهذه المهمة وبعد ذلك نقوم نحن بدراسة مقترحاته ورؤية ما يمكننا عمله .

لقد قلت ما فيه الكفاية ولكن حسبي أن اكرر أنه برغم كل ما قيل ، يؤمن وفدي بأن فريق الثمانية عشر قد أدى عملا طيبا . وكنا نود لو توخى الفريق التحديد بصورة أدق . إن التوصيات المحددة الاربع - تخفيض ١٥ في المائة في الوظائف ، و ٢٥ في المائة في مساعدي الامين العام ووكلاء الامين العام و ٣٠ في المائة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين و ٣٠ في المائة من نفقات السفر الرسمي - هذه التوصيات هي التوصيات الوحيدة المحددة بدقة فعلا . ونحن نؤيدها ولكن لماذا ١٥ في المائة ؟ ولماذا ٣٠ في المائة ؟ لماذا لا تكون ٣٠ في المائة ، ولماذا لا تكون ١٢ في المائة ؟ لم نحط علما بسبب ذلك ، ولم نبلغ بمواضع التخفيض ، كما أنها لا تزال تخفيضات

Digitized by UNOG Library

تعسفية . نعم . ولكن الامين العام أشار في تقريره ، على الاقل بصورة غير مباشرة ، بأنه يستطيع أن ينفذها ، ولسوف يفلح .

وكنا نفضل لو أن فريق الثمانية عشر قد بيّن ، على الاقل فيما يتعلق بوكلاء الامين العام ومساعدي الامين العام ، أيّ الوظائف ينبغي على الامين العام الغاءها . ففي رأيي الشخصي نحن الذين انشانا كل هذه الوظائف يجب أن نقرر : أيّ منها لم يعد صالحا حاليا ؟ وأيّ الوظائف يجب على الامين العام أن يلغيها ؟ وهل يلغي منصب السيد بوفوم أم منصب السيد سمرنوف ؟ أو يبحث في مكان آخر ؟ ليس هناك أيّ توجيه في هذا الصدد .

النقطة التي أود طرحها ختاما ، هي أن فريق الثمانية عشر قد بدأ بداية طيبة ولكن العملية ستكون في أيدينا والمشاكل ستكون مشاكلنا وعلينا ألا نربط بين ما سنقبله من تقرير الفريق وبين الأزمة الغالبة الوحيدة في هذه المنظمة ، ألا وهي الإمساك عن سداد الاشتراكات .

لقد قال امريكي بارز منذ أسابيع قليلة أن هذه القدرة على السداد - وبالمناسبة ليس هناك في الميثاق شئ عن "القدرة على السداد" ومرة اخرى نحن آسفون على عدم احتواء الميثاق على ذلك وعلى خلو تقرير فريق الثمانية عشر من أية توصية بشأن تقدير الانصبة المقررة فليس هناك في الميثاق شئ عن تقدير الانصبة المقررة وما يوجد فيه هو أن الجمعية تتولى تخصيص ميزانية المنظمة ، وقد ابتدعنا "القدرة على السداد" وتعايشنا معها . وكما قال هذا الامريكي البارز في الصيف الماضي : إن القدرة على السداد هذه يمكن أن تتحول الى قدرة على التدمير . وهذا هو الامر . وهو أمر سيء للذين يعملون عمدا أو بغير عمد على تدمير الامم المتحدة . وان القدرة على السداد لا ينبغي رفعها الى مستوى القدرة على التدمير من خلال المناورات في مجال الميزانية .

ومرة اخرى علينا أن نعود الى فريق الثمانية عشر من جديد ، فلم يستطع أن يساعدنا ولكن علينا أن نحل المشكلة على أعلى مستوى سياسي . إن ولاية فريق الثمانية

Digitized by UNOG Library

عشر كانت محدودة وقد أدى عمله بامتياز في إطار هذه المؤشرات الضيقة ، وكنا نود أنه حتى مع هذه المؤشرات سيزيد الأمر وضوحا ولكن علينا أن نبدأ من حيث ما انتهى ونرى إن كنا نستطيع أن نفعل أحسن .

وأخيرا ، وفي التحليل النهائي بأن المنظمة يمكن أن تصل الى حل توفيقي وهذا هو الواجب الملقى على عاتقنا وتلك هي طريقتنا في العمل وليس هناك بديل عن الحل التوفيقي .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعود مرة اخرى باختصار الى مسألة التوافق في الآراء ، فهو أمر يحظى بالثناء كما انه يمثل الهدف وينبغي أن يكون موضوعا دائما نصب أعيننا . إن علينا جميعا وكذلك وفدي بالتأكيد أن نحاول ، كل ما أمكن ذلك ، الوصول الى توافق الآراء واذا لم أكن مخطئا فإن الغالبية الساحقة من قراراتنا في هذه الجمعية انما تؤخذ بتوافق الآراء أو بما يشبه التوافق بين الآراء وهذا أمر يتجاهله الذين ينالون منا والذين يريدون أن يدمروا هذه المنظمة . ولكن التوافق في الآراء كحق للنقض بيد كل دولة عضو كي تمنع هذه الجمعية من التصرف ستكون فيه نهاية المنظمة على نحو ما نعرفها عليها . وللتوافق في الآراء بوصفه الطريقة الوحيدة للعمل ، وبوصفه بديلا عن الطريقة الديمقراطية لإدارة المنظمة ، نقول "لا" . وعندما يعود الانسان الى مسألة ما ينبغي أن نعمله في موضوع اتخاذ القرارات بشأن الميزانية فانا أتصور أننا نستطيع جميعا أن نتطلع الى حل توفيقي من خلال التوافق في الآراء . ولكن اتخاذ القرارات بتوافق الآراء في هذه الجمعية أمر ليس مقبولا ، وأنا سعيد تماما لأن العدد الساحق من أعضاء هذه الجمعية الذين شاركوا في هذه المناقشة قد رفضوه .

السيد سلاوي (المغرب)(ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي يا سيدي أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا باسم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني والحكومة المغربية لشعب وحكومة السلفادور ، وكذلك لأسر ضحايا الزلزال الذي أصاب هذا البلد الصديق . لقد شعرنا بصدمة عميقة وتأثرنا كثيرا من الأخبار التي جاءت حول هذه

Digitized by UNOG Library

الكارثة الطبيعية ، ونود أن نؤكد لحكومة وشعب السلفادور مؤازرتنا الكاملة والشاملة .

عندما قررت الجمعية العامة في السنة الماضية ادراج بند جديد على جدول الأعمال بعنوان "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة" كانت تحاول أن تعالج من ناحية المشكلة الفورية لتمويل أنشطتها ، ومن ناحية اخرى مشكلة إعادة التفكير في ما تتبعه في عملها من أساليب واجراءات . وقد دفع هذا بالبعض أن يتكلم لا عن الأزمة المالية فقط ولكن عن أزمة تعددية الاطراف .

وقد قام الأمين العام من جانبه بالتأكيد في عدة مناسبات وبصورة سليمة على أن الأزمة سياسية أولا وقبل كل شئ ومن الواضح أن الخلافات الراهنة بشأن إدارة الميزانية ومراقبتها إنما تكشف في الواقع والى حد كبير المزيد من الخلافات البعيدة المدى التي لا يمكن الا أن تكون خلافات سياسية . ومثل هذه النظرة الى الحالة تؤكد من جديد الأهمية التي تعقدها الدول الأعضاء والأمين العام على هذه المسألة .

Digitized by UNOG Library

ان دراسة الازمة المالية للمنظمة يعني في الواقع تناول مشكلتين هما من جهة ، تحصيل الانصبة المتأخرة والمحتجزة المستحقة على عدد معين من الدول الاعضاء ؛ ومن جهة أخرى ، دراسة التوصيات التي تقدم بها فريق الخبراء الثمانية عشر فيما يتعلق بكفاءة الاداء الاداري والمالي للمنظمة .

وغني عن البيان أن المسالتين تنبعان من نفس الحرص على توفير الموارد اللازمة للمنظمة حتى يتسنى لها أن تنفذ بطريقة فعالة ومجدية البرامج التي اتفق على إقرارها . ونحن لا نزال مقتنعين بأن تعزيز كفاءة الاداء الاداري والمالي لمنظمتنا يفرض علينا اتخاذ موقف ايجابي في المجالين السالفي الذكر .

ومن هذا المنطلق ، لا يمكن دراسة التدابير التي اقترحها فريق الثمانية عشر بالصورة المناسبة ما لم تؤخذ في الاعتبار عددا من المعطيات الاساسية .

وبما أن توصيات فريق الثمانية عشر ستكون أساس المناقشة والتفاوض فسيتعين إيلاء العناية الواجبة لرأي جميع الاطراف المشتركة في المناقشة الحالية ، سواء كان الامر يتعلق بمجموع الدول الاعضاء أو بأعلى مسؤول في منظمتنا ، وأقصد الامين العام . فمن شأن هذا النهج أن يسمح بمراعاة مصالح الاطراف المختلفة وكذلك بتأمين الاحترام الضروري لصلاحيات الجميع .

من هذا المنطلق لم يفت أميننا العام ، مظهرا مرة أخرى إحساسا عاليا بمسؤولياته ، أن يطلعنا على شواغله ويعرض علينا آراءه بشأن الازمة المالية الراهنة .

ان أفكاره التي عرضها في تقريره التمهيدي بشأن أنشطة المنظمة ، وفي تقريره الاستهلالي بشأن استنتاجات الخبراء الثمانية عشر ، تشكل مرجعا مفيدا وإسهاما قيّما للمعالجة الموضوعية لهذه المسالة من جميع جوانبها .

ونحن نغتنم فضلا عن ذلك هذه المناسبة لنؤكد للسيد الامين العام تاييدنا للتدابير الوقائية الحكيمة التي اتخذها منذ ظهور البوادر الاولى للصعوبات ، مما ساعد على الاقل على إضعاف وقع صدمتها ، إن لم يكن على تخفيف حدتها .

ونحن نعتقد أن الامين العام له دور رئيسي يضطلع به في أي حل لهذه المشكلة . وحتى يتمكن من ذلك ، يجب علينا جميعا احترام وتعزيز صلاحياته بوصفه المسؤول الاول

Digitized by UNOG Library

عن ادارة منظمتنا ، وان تقديرنا الكبير لصفاته ، ومن بينها كفاءته الادارية ، حملت جميعتنا العامة مؤخرا على أن تجدد بالتزكية ثقتها فيه لفترة عمل جديدة من خمس سنوات يواصل فيها توجيه منظمتنا وارشادها .

وأود في هذا الصدد أن أعرب له ، باسم المملكة المغربية ، عن تقديرنا له وثقتنا فيه ودعمنا له في اضطلاعه بمهامه السامية والهامة .

ان كفالة السلامة المالية للمنظمة في المدى الطويل التزام مفروض علينا جميعا . ولهذا الغرض يجب تحقيق أوسع اتفاق ممكن فيما بين الدول الاعضاء بشأن استخدام الموارد . وعملية الميزنة ، وتوزيع النفقات .

ونحن من جانبنا منفتحون للحوار ومستعدون لتقديم إسهامنا في أية عملية تستهدف البحث عن حل دائم وحقيقي للصعوبات الحالية .

وحتى نسمح للمنظمة بأن تعمل بطريقة فعالة وبأن تفي بالولايات المنوطة بها بموجب أهداف الميثاق ومبادئه ، يجب أن تتصف المرحلة الحالية من مداولاتنا ومفاوضاتنا بنهج هادف وبروح بناءة . وبصفة أخص يجب على المجموعات الاقليمية المختلفة أن تسهم في وضع القرارات التي سيتم اتخاذها . ويجب أن تبذل جهودا أكبر للتوفيق بين وجهات نظرها ، وأن تُظهر روحا توفيقية ومعتدلة بغية التوصل الى اتفاق بشأن اجراءات الميزنة . فبذلك يمكننا الإسهام في تعزيز مصداقية منظمتنا .

وسنواصل من جانبنا العمل ، وخاصة في إطار المجموعة الاقليمية التي ننتمي إليها ، على الإسهام بشكل ايجابي في إنجاح هذه المناقشة . ونحن نرى أن مجموعتنا الاقليمية قد اتخذت حتى الآن موقفا معتدلا ومعقولا ومسؤولا .

وبالاضافة الى الجوانب السلبية للأزمة المالية الحالية للمنظمة ، كانت هذه الأزمة مناسبة لنا جميعا لإعمال الفكر بشأن أساليب عمل المنظمة بغية المضي في تحسينها مما يزيد من فعالية الجهود الرامية الى تحقيق أهداف الميثاق ومبادئه . وينبغي للأزمة الحالية أيضا أن تؤدي الى تسهيل إعتماد اصلاحات تستهدف تنشيط المنظمة وتعزيزها ، مما سيسمح بمواجهة التحديات المطروحة على المجتمع الدولي في مجالات السلم والأمن والتنمية في ظل ظروف أفضل .

Digitized by UNOG Library

ونحن نجدد في هذه المناسبة تمسكنا العميق بأهداف الميثاق ومبادئه وايماننا بالعمل الجماعي وثقتنا فيه .

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :لقد استمعت غيانا بإحساس كبير بالصدمة وبحزن عميق الى أنباء الكارثة الطبيعية التي تعرضت لها السلفادور مؤخرا . ويود وفدي أن يقدم خالص تعازيه لحكومة وشعب ذلك البلد لما أصابه من خسائر في الأرواح والممتلكات من جراء الزلزال .

وأود أيضا أن أعرب عن تهاني الشخصية وتهاني حكومتي للأمين العام على انتخابه بالاجماع لفترة خمس سنوات أخرى . لقد خدم السيد خافيير بيريز دي كوييار على مد السنوات الخمس المنصرمة منظمتنا بالتزام وتفان تجاه قضية السلم والأمن العالميين . ولقد تعهد ، في وقت تحدق فيه المخاطر لا بأس العمل الجماعي فحسب بل وببقاء البشرية ذاته ، بأن يعمل على تعزيز قدرة منظمتنا على أن تكون أداة فعالة تكفل السلم العالمي وبقاء البشرية.

Digitized by UNOG Library

وانني لعلى ثقة من أنه سيستمر في بذل جهوده للدفاع عن مصالح جميع الشعوب والعمل على تدعيم الامم المتحدة . وأؤكد له انه يستطيع أن يعتمد على التعاون والتأييد الكاملين من جانب حكومة غيانا في أدائه لواجباته .

وبعد أن انقضت أربعون عاما على وجود الامم المتحدة أصبحت توجد لاول مرة في التاريخ منظمة تمثل العالم كله . ورغم ما قد يكون في المنظمة من عيوب فقد كانت محفلا أمكن فيه التوفيق بين آراء الدول الاعضاء ويجري فيه في الوقت ذاته حوار صريح حول القضايا التي تهم جميع الدول . وهذه ميزة يعترف بها الجميع . وذلك سبب يدعو للحفاظ على هذه المنظمة وتعزيزها مما يضفي على الواجب المطروح علينا الآن أهمية خاصة .

ونحن نؤيد بقوة التعليقات التي أبداها رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى السيد توم فرالسن ممثل النرويج عند عرضه لتقرير الفريق . وقد كانت المهام التي كلف بها الفريق شاملة ومعقدة للغاية ، ووفدي يتقدم بالتهنئة للفريق ورئيسه على مساهمته القيمة التي اضطلع بها بناء على ما وافقت عليه هذه الجمعية في كانون الاول/ديسمبر الماضي .

وقد قدم الفريق توصيات بعيدة المدى للعمل سواء في الاجل المتوسط أو الاجل الطويل ، وهي جديرة بالدراسة الجادة من جانب الجمعية العامة ونحن نرى أن التقرير يوفر أساسا لعملية التغيير التي تؤدي الى تحسين الاداء الاداري والمالي للمنظمة مما يضمن سلامتها في الاجل الطويل .

وتستطيع غيانا أن تقبل بسهولة بعض توصيات التقرير التي بلغ عددها ٧١ توصية ، في حين يحتاج بعضها الاخر الى دراسة أكثر عناية وتفصيلا . ولن يدخل وفدي في أي من تلك التوصيات من ناحية الموضوع في الجلسات العامة مؤثرا أن يدلي بتلك التعليقات في اللجنة الخامسة ولكننا سنتقدم ببعض الملاحظات المتعلقة بأسلوب النظر في تلك التوصيات .

ينبغي الاسترشاد ، في تنفيذ التوصيات المتعلقة بهيكل الامانة العامة وإعادة توزيع الموظفين وإنقاص عددهم ، بالقواعد التشريعية وبالاهمية النسبية للبرامج

Digitized by UNOG Library

وأهدافها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي تقره مختلف الهيئات التشريعية . وذلك بالاضافة الى أنها يجب أن تراعي المبادئ المقررة في الميثاق بشأن العاملين في المنظمة وضرورة الاحتفاظ بأمانة عامة تتسم بالكفاءة . وتكتسب ملاحظات الأمين العام بشأن العلاقة بين الأجهزة الحكومية الدولية والأمانة العامة أهمية خاصة في هذا الصدد .

ولسنا في حاجة الى القول بأن للفصل السادس من التقرير الخاص باجراءات التخطيط والميزنة وضعه الخاص . ورغم أن الفريق لم يتمكن من الاتفاق على آلية للتخطيط والميزنة فان العمل الذي قام به بشأن هذا الجانب من أنشطة المنظمة يكشف عن قدر لا بأس به من الاتفاق في الآراء ولاشك في أنه سيساعد الجهود التي تبذل في المستقبل في بحث هذا الموضوع .

ويؤيد وفدي الرأي القائل بضرورة توفير المرونة اللازمة للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية حتى يمكن تكييف الأولويات والموارد تبعا للظروف الدولية المتغيرة وتبعا للمشاكل والتحديات الجديدة ، مع مراعاة أحكام الميثاق والقرارات التي تتخذها الجمعية العامة من وقت لآخر .

وهناك حاجة الى مشاركة الدول الأعضاء في عملية إعداد الميزانية في مرحلة مبكرة بخلاف ما هو متبع حاليا . ويجب ألا ننسى أن الأزمة المالية الحالية نشأت عن احتجاز بعض الدول الأعضاء لمدفوعاتها بسبب الاختلاف بشأن محتوى ميزانية المنظمة ومستواها ، وهو اختلاف يرجع الى الاختلاف السياسي بشأن بعض الأنشطة الموضوعية الواردة في الميزانية البرنامجية . ولذا يلزم إيجاد آلية وترتيبات عملية تجعل من الميسور الوصول الى اتفاق على الخطوط العامة للميزانية بغض النظر عن الخلافات السياسية المتعلقة بالقضايا الموضوعية .

وفيما يتعلق بهيكل ووظيفة كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، يجب أن يكون هذان الموضوعان محلا لدراسة دقيقة تهدف الى ضمان الأداء الفعال . ونحن نوافق على أن من أهداف الاصلاح العمل على تحسين أداء لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بعرضها للتوصيات بشأن الخطة المتوسطة الأجل

Digitized by UNOG Library

والميزانية البرنامجية . ومادام الاصلاح واجبا فعلينا أن نقوم به ، ولكن دون أن يكون هناك مساس بسلطة الجمعية العامة أو اللجنة الخامسة في اتخاذ القرارات بشأن محتوى ميزانية المنظمة ومستواها ، ويجب أن تكون جميع الاجراءات متفقة تماما مع مبادئ الميثاق وأحكامه .

وسوف تعمل غيانا مهتدية بهذه المبادئ ، على المشاركة في جميع الجهود الرامية الى تحسين اجراءات الميزنة من أجل تصحيح العيوب الحالية . ولكن لا يجوز أن ننسى الحقيقة التى ذكرها الامين العام والتي ندرك جميعا أهميتها ، ألا وهي :

"بيد انه من الواضح ، على أي حال ، اننا لن نتغلب على الأزمة على نحو مرض قبل أن نهتدي الى طرق لكي نعالج أسبابها الجذرية علاجا ناجعا ، وهذه الاسباب ذات طبيعة سياسية في المقام الاول" (A/41/663 ، فقرة ١١).

وتأمل غيانا مخلصة أن تنظر جميع الدول الى الامم المتحدة على أنها منظمة لشعوب العالم وبالتالي يجب أن تخدم مصالحنا جميعا . ونأمل أيضا أن تلتزم جميع الدول بناء على ذلك بأن تضمن حسن سير العمل في المنظمة وأن تؤديه بفعالية .

السيدة استورغا- غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أود أولا أن اتقدم بالتعزية باسم نيكاراغوا حكومة وشعبا بمناسبة الكارثة الطبيعية التي نزلت يوم الجمعة الماضي بشقيقتنا جمهورية السلفادور ، كما نعرب عن تضامننا مع شعب السلفادور .

وأود أيضا أن أعلن ارتياح نيكاراغوا لإعادة انتخاب الامين العام لمدة ثانية في منصبه .

لقد نشأت الامم المتحدة منذ ٤١ عاما نتيجة للدروس القاسية للحرب العالمية الثانية ، من أجل صون السلم والامن الدوليين وتأكيد المساواة في الحقوق بين الامم كبيرة وصغيرة وفتح الباب أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب .

وهناك إتفاق عام اليوم على أن الامم المتحدة تواجه أكبر أزمة مالية في تاريخها . ويقال ان سبب الأزمة هو امتناع بعض الدول الاعضاء عن الوفاء بالتزاماتها التي تنص عليها المادة ١٧ من الميثاق ، وفي مقدمتها الدولة التي تدفع أكبر حصة في اشتراكات المنظمة .

Digitized by UNOG Library

ويؤكد وفدي أن الأزمة التي نركز عليها اهتمامنا اليوم ، وان كانت تظهر في المجال المالي ، فان جذورها ترجع الى أسباب سياسية بغير جدال . فجوهر الوضع الذي نواجهه هو محاولة متعمدة من جانب من اعتادوا أن يقيسوا كل شيء بمقياس الربح لتقويض الهيئات متعددة الأطراف القائمة حاليا والتي تعتبر محفلا للتفاوض والتعاون . فتلك الدول ترى أنه لا معنى لتخصيص موارد مالية لمنظمة يرون أنها لم تعد مربحة لهم من الناحية السياسية* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد طومسون (فيجي) .

Digitized by UNOG Library

أما فيما يتعلق بهذا الاتجاه المعادي لتعددية الأطراف ، فإنني أعرب عن تأييدنا الكامل للفقرة التالية من تقرير الأمين العام بشأن أعمال المنظمة :

"وثمة حاجة اليوم الى دفاع أنشط وأكثر تصميما من جانب الذين لديهم القناعة ، وهي قناعتي العميقة شخصيا ، بأن المشاكل المعقدة لعالم يزداد تكافلا وترابطا لا يمكن حلها إلا بفضل عمل فعال متعدد الجوانب ، وانه لا ينبغي السماح باختراق ستار السلامة الذي تمثله الأمم المتحدة بالنسبة لأمن العالم . وفي سبيل تحقيق الآمال والطموحات التي أودعتها شعوب الأمم المتحدة الميثاق ، فإن التعددية كما تجسّدها الأمم المتحدة تصبح بحاجة الى أبطالها الذين ينبغي أن يتكلموا بمزيد من الحمية والوضوح" . (A/41/5 ، ص ٣٢ و ٣٣)

لقد قررت الجمعية العامة في دورتها الأربعين القيام باستعراض

"كفاءة التشغيل الاداري والمالي للأمم المتحدة" (القرار ٢٣٧/٤٠ ، الفقرة ٢ (أ)) .

كما قررت أيضا تشكيل فريق مكون من ١٨ خبيرا حكوميا دوليا للاضطلاع بهذه المهمة .

وقد اضطلع فريق الخبراء الـ ١٨ بالوظائف التي عهدت بها اليه الجمعية العامة ، وتقدم الينا بتقرير مكون من ٧١ توصية ترمي الى تحسين كفاءة الأداء الاداري والمالي للمنظمة . ونحن نغتنم هذه الفرصة لنعرب لفريق الخبراء ورئيسه عن امتناننا للعمل الذي قاموا به وللتفاني الذي أبدوه خلال الشهور الطويلة .

يود وفد بلادي أن يدلي بالملاحظات التالية بشأن التقرير .

من المتوقع أن تواجه أية منظمة ، تتمثل مسؤوليتها في الاضطلاع بمهام لها صلة بمستقبل البشرية ، عملية من النمو على مر الوقت بسبب أهميتها البالغة والخدمات المتزايدة التي يطالبها بها اعضاؤها . وقد أدت عملية النمو المتصاعدة هذه ، الى تداخل البرامج وازدواجية الجهود ، وانخفاض قدرة الادارة ، وزيادة البيروقراطية وانخفاض في الكفاءة . ومع ذلك ، فإننا لا نعتقد ، أن كل أوجه القصور يجب أن تعزى الى ظاهرة نمو المنظمة . ويتعين علينا أن نعترف بشجاعة وبروح النقد الذاتي

Digitized by UNOG Library

بنصيبنا من المسؤولية التي نتحملها بوصفنا دولا أعضاء . وفيما مضى ، قدمت توصيات عديدة لم تسفر من الناحية العملية سوى عن نتائج ضئيلة أو لم تسفر عن أية نتيجة على الاطلاق . وهذا هو السبب الذي أدى اليوم ـ كما ورد في تقرير فريق الـ ١٨ ـ الى جعل هيكل المنظمة معقدا للغاية ، ويفتقر الى الاتساق ومن الصعب تنسيقه . لذا ، فإن ما يتعين علينا الاضطلاع به هو تخفيض منظم على جميع المستويات . إلا أن تحقيق الوفورات والكفاءة الادارية غير كافيين في حد ذاتهما . فالارادة السياسية للدول الأعضاء هي العنصر الحاسم الذي سيمكّن الامم المتحدة من الإسهام بفعالية في حل مشاكل عصرنا ، ويعيد في نفس الوقت تأكيد طابعها بوصفها أداة لا بديل لها في خدمة السلم والتنمية .

ونحن ، بشكل عام ، لا نواجه صعوبة جوهرية ازاء التوصيات الواردة في الفرع ألف من الفصل الثاني : وهي التوصيات المتعلقة بضرورة ترشيد عدد الاجتماعات والمؤتمرات ومدد انعقادها ، والوثائق وما الى ذلك . أما بالنسبة للفرع "جيم" المتعلق بالتنسيق ، فقد كنا نود أن نرى بشأنه توصيات أكثر دقة وأكثر وضوحا . ومع ذلك ، فإننا متأكدون من التفسيرات ذات الصلة ستقدم الينا عند تناول التقرير في اللجنة الخامسة .

وفيما يتعلق بالفصل الثالث وعلى وجه التحديد التوصيات الخاصة بالموظفين فإننا نعتقد أنه لا ينبغي أن نغض الطرف عن ملاحظات الأمين العام الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ من مذكرته الواردة في الوثيقة A/41/663 . وثمة توصيات أخرى ترد في هذا الفصل يجب أن تدرس بمزيد من التفصيل ، وسيكون هناك متسع من الوقت للقيام بذلك في اللجنة الخامسة .

خلال هذه المناقشة ، استمعنا الى اقتراحات من بعض الوفود مؤداها أنه يتعين على الجمعية العامة أن تعتمد التقرير المقدم من فريق الخبراء الـ ١٨ في مجموعه . ويرى وفد بلادي ان هذا غير ممكن ، حيث أنه فيما يتعلق بالفصل السادس ـ الذي يعدّ في رأينا أهم فصل من وجهة النظر السياسية ـ لم يتمكن حتى الفريق نفسه من تحقيق

Digitized by UNOG Library

توافق الآراء . فهناك ثلاثة أنواع من التوصيات أو البدائل مقترحة ، تجعل من المستحيل ـ في حقيقة الأمر ـ اعتماد التقرير ككل .

ونظرا لكون التقرير الذي نناقشه يقترح تغييرات سيكون لها أثر حاسم على مستقبل المنظمة ، فإننا نعتقد أنه لابد من ضمان الاشتراك الفعال لجميع الدول الأعضاء على أساس مبدأ المساواة في السيادة . ونرى أنه من سبيل المفارقة أن تسعى الآن الدول التي دأبت على رفع شعار الديمقراطية الداخلية عاليا ، الى فرض مفهوم الديمقراطية المحدودة والسيادة المحدودة على الدول الأصغر ، لمجرد أن تلك الأخيرة تدفع أنصبة أقل في ميزانية المنظمة . والاستسلام لتلك الضغوط من شأنه أن ينطوي على قبول فرض هذه المفاهيم وانتهاك مبادئ الميثاق . وفي هذه الحالة ، يعتقد وفد بلادي أن القرار السليم هو أن نقبل تحدي أولئك الذين هددوا بتخفيض مستوى اسهاماتهم .

يعتقد وفد بلادي أنه ليس من الضروري بالنسبة لنا أن نلتزم بنوع محدد من البدائل بغية تحقيق توافق الآراء بشأن الفصل السادس . ونحن نرى أن هناك بعض العناصر يمكن على أساسها السعي الى توافق الآراء من بينها تحديد وظائف لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بوضوح وتحديد طرق اشتراك الدول الأعضاء في وضع الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، والمعايير ذات الأولوية للبرامج وأجهزة تحديد تقديرات الموارد المتاحة لفترة السنتين . وفيما يتعلق بعملية صنع القرار ، نجد لزاما علينا أن نعرب عن معارضتنا لأية محاولة ترمي الى تقويض النظام الديمقراطي لصنع القرار الذي ساد في هذه المنظمة والذي يقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة لجميع الدول الأعضاء ـ وهو المبدأ الذي يعدّ أساس قوة هذه المنظمة وعظمتها .

واذا كنا قد تحلينا في السنوات الـ ٤١ الماضية بإبداع كاف لضمان علية منظومة الأمم المتحدة ، فإنني لا أرى أي سبب يمكن أن يمنعنا الآن من تحقيق الإبداع اللازم للتوصل الى اتفاقات محددة بشأن نظام التخطيط والميزنة . فكل المطلوب ـ تحقيقا لهذا الهدف ـ هو الارادة السياسية اللازمة للقيام بذلك والتخلي عن أية محاولة لفرض حلول منفردة على منظمة متعددة الأطراف .

Digitized by UNOG Library

ان الحوار البنّاء والاستعداد للتوصل الى حلول هما اللذان ينبغي أن تكون لهما الغلبة ، حتى تكون مناقشة التقرير في اللجنة الخامسة مجدية ، وحتى تتمكن اللجنة من تقديم توصيات الى الجمعية العامة لاتخاذ القرارات النهائية ، التي ستكون بلا شك لصالح المنظمة ومستقبلها .

وفي نهاية المطاف ، فإن المنظمة لن تكون سوى ما يود لها أعضاؤها أن تكون وفي هذا السياق ، ليس لدينا أدنى شك في أننا نرغب جميعا في ضمان الحفاظ على الأمم المتحدة بوصفها المحفل الذي يمكن فيه لشعوب العالم ـ بالمساواة التامة في الحقوق والالتزامات ـ أن تجد الطريق صوب الحوار والتفاوض والتعاون ، وهي أمس لا غنى عنها لإقامة السلم والحفاظ عليه ، وهذه هي أعظم رغبة لشعوبنا كافة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

Digitized by UNOG Library